الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بو الصوف بميلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

عنوان المذكّرة:

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربيّ

أصول الاقتضاء بين التّركيب والمعنى

دراسة تحليليّة في كتاب المقتضب للمبرّد

تخصّص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:

– نادية بوجنانة

إشراف الأستاذ(ة):

د. فاتح مرزوق

السّنة الجامعيّة: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة 105]

الحمدُ لله الذي وفَّق وأعان، والصلاةُ والسلامُ على خير من نطق بالبيان.

أتقدَّمُ بأسمى آيات الشُّكر وأجلِّ عبارات العرفان إلى أستاذي الفضل" د. فاتح مرزوق"، الذي شَرَفني بالإشراف على هذا العمل، فأفاء عليَّ من غزير علمه، وأرشدني بثاقب فكره؛ أستاذ طالما أخذَتْنا فصاحتُه، يُحسن القولَ فيُصيب، ويُجيد البيانَ فيُعجب، وتجري البلاغةُ على لسانه مجرى السليقة الراسخة والملَكة المتأصِّلة.

فله منِّي عظيمُ الشُّكر، وصادقُ الامتنان، وخالصُ الدُّعاء أن يجزيه الله أوفرَ الجزاء، وأن يُبارك في علمه وقلمه، ويُديم عليه نعمة البيان.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات التي من شأنها إثراء البحث وتصويب نقائصه.

الإهداء

"الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.."

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطَّريق كان محفوفا بالتَّسهيلات، لكني فعلتها ونلتها.

أهدي ثمرة جهودي هذه إلى:

إلى التي لم تستسلم حين ضاقت السُّبل، وأبت أن تُطفئ جذوتها حين خذلها الحماس... إلى نفسي

إلى التي حملتني وهنًا على وهن، وسهرت لأنام، وتعبت لأرتاح ...أمّي الحبيبة

إلى الذي علّمني بصَمتِه قبل كلامه أن الرجولة صبرٌ وعطاء ...أبي العزيز

إلى من تقاسمتُ معهم لقمة العيش وحلاوة الذكريات، وكانوا سياجًا حولي في كلّ منعطف ...إخوتي الكرام

إلى الغصن الذي أورق في شجرة عائلتي فزادها جمالًا وبهجةً ...أختي العزيزة

إلى اللواتي جئن غريباتٍ فصرن من صميم القلب، وأضفن على بيتنا دفئًا لم يكن ينقصه إلا وجودهن ...زوجات إخوتي، أخواتي بالمحبة

إلى البراعم الصغيرة التي تملأ الدنيا بهجةً وضحكات "شاهين، أسيد، أصيل"

إلى من يجعلني أشعر أنني قادرة على تحقيق كل شيء

أهدي هذا الإنجاز تعبيرا عن امتناني

مقدّمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. من اقتفى أثره على يوم الدّين، أمّا بعد:

فالدّرس النّحوي في أصله لم يكن مجرد رصد لصور الكلام العربي، وتصنيف مبانيه بل كان في جوهره سعيا لكشف العلاقة بين التركيب والمعنى وفهمها، وتبيان الروابط الدقيقة التي تشد البنية التركيبية إلى مقصدها الدلالي، وفي صميم هذه العلاقة يقع مفهوم الاقتضاء؛ الذي يُعنى باستلزام عنصر لغوي لعنصر آخر، غير أنّ هذا الاستلزام قد يكون على المستوى التركيبي أو المعنوي. وكتاب المقتضب للمبرد خير نموذج لهذا الموضوع .

ومن هنا ارتأينا إلى عقد دراسة حول هذا الموضوع بعنوان:" **أصول الاقتضاء بين التركيب والمعنى –دراسة تحليلية في كتاب المقتضب للمبرد** –"

وقد أتى اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

- ✓ أصالة الموضوع وجدّيته حيث إنّ نظرية الاقتضاء لم يتم التطرق إليها ودراستها بالقدر المستحق سابقا.
- ✓ القيمة العلمية لكتاب المقتضب للمبرد كما سبق الذكر أنّه عمدة النحو بعد الكتاب لسيبويه عند البصريين.
- ✓ القيمة العلمية لنظرية الاقتضاء بعدّه أساسا في فهم العلاقة بين البنى التركيبية والمعنوية للجمل.
- ✓ تبيان نظرة القدماء لنظرية الاقتضاء وأهم أصولها.

ومن أجل بلوغ ذلك سنحاول من خلال بحثنا الإجابة عن الإشكالية الرئيسة: "**إلى أي مدى أثبتت نظرية الاقتضاء في بيان العلاقة بين التركيب والمعنى عند المبرد؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نضع مجموعة من الفرضيات، وهي كالآتي:

- ✓ أيمكن القول إنّ الاقتضاء عند المبرد يقوم على أساس تركيبي، خال من المعنى
- ✓ هل ثمة امتدادات لمفهوم الاقتضاء تربط بين التركيب والمعنى في كتاب المقتضب للمبرد.

وأما بخصوص المنهج فقد اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي المدعم بآلية التحليل (من خلال تحليل نماذج ومسائل نحوية مختارة من كتاب المقتضب؛ تبيّن أصول الاقتضاء عند المبرّد).

وقد جعلنا بنية البحث على وفق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الموضوع ضمن فصلين: فصل أولّ وفصل ثان، تعقبها مقدّمة وتُختم بخاتمة، تضمنت الإجابة عن الإشكالية التي يطرحها البحث في شكل نتائج خاصة.

وقد تضمنت المقدمة تعريفا بالموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية التي يعرضها وكذا الفرضيات المنطلق منها وبنية البحث.

الفصل الأول: ثبت المصطلحات

أولا: ماهية الاقتضاء في الدرس النحوي، تضمنت عناوين ثلاثة:

الاقتضاء عند أصول الفقه، وفي الاصطلاح اللساني والاقتضاء عند سيبويه و"الاستراباذي وابن السراج وشروط الاقتضاء النحوي (الاعراب التعبيري، التركيبي، والتحليلي).

ثانيا: ماهية التركيب النحوي: أسبكناه بتبيان مفهوم التركيب في اللغة والاصطلاح مفهوم النحو في الاصطلاح وبعدها حاولنا ضبط مفهوم التركيب النحوي وأنواع التركيب (الإفرادي الاسنادي).

ثالثا: ماهية المعنى: أحبكناه بضبط مفهوم المعنى في اللغة والاصطلاح وتبيان العلاقة بين المعنى والمقام والسّياق وكذا العلاقة بين التركيب النحوي والمعنى.

الفصل الثاني: الاقتضاء بين التركيب والمعنى في كتاب المقتضب

وسمناه ضمن هذا الفصل ثلاثة عناوين:

أولا: المبرد حياته وأعماله.

ثانيا: دراسة وصفية للكتاب.

ثالثا: الاقتضاء عند المبرد.

إنّ بحثنا في هذا الموضوع لم يكن عملا تأسيسيًا، لأنّ أرضيته المعرفية مستمدة من دراسات عدة سبقت بحثنا فيه، نذكر منها:

- ✓ دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضي الاستراباذي لحسين أحمد أموي
- ✓ أمحمد اعرابي، الاقتضاء الحجاجي ودوره في تحقيق الفاعلية الامتناعية – الخطاب القرآني أنموذجا–

وفي الآخر لا يسعني إلّا أن أقول: إنّ هذا البحث لا أدّعي فيه الكمال والإتمام؛ بل بادرة من بوادر فتح باب العلم والمعرفة. كما أتقدَّم بالشّكر الخالص والامتنان، وأجزل العرفان والتقدير، إلى أستاذي الفضل فاتح مرزوق، الذي تفضَّل بالإشراف على هذا العمل فأمدَّني بتوجيهاته العلمية الرصينة، وملحوظاته الدقيقة النيِّرة، وصبره الوافر في كل مرحلة من مراحل البحث؛ فكان نِعمَ الموجِّه ونِعمَ المعلِّم، فجزاه الله خيرًا وأجزل له المثوبة.

الفصل الأوّل:

ثبت المصطلحات

أوّلا:

ماهية الاقتضاء في الدّرس النّحويّ

أوّلا: ماهية الاقتضاء في الدّرس النّحويّ:

يعدُ الاقتضاء من الأسس العلميّة التي درسها النحاة القدماء في مباحثهم النّحويّة؛ فمنهم من صرّح ومنهم من لمّح بمصطلحات أخرى ذات العلاقة.

1_مفهوم الاقتضاء: يمكن إدراك المعنى من ظاهر الألفاظ، لأنّ الفهم الكامل للمعاني والدلالات الخفية؛ يستدعي إظهار عوامل غائبة.

أ-لغة: يرتبط المفهوم اللغوي الاقتضاء بالجذر الثلاثي "(ق، ض، ي) وعليه فإن قضى حكم منه قوله تعالى " وقضى ربك الا تعبدوا الا إياه " واقتضى دينه بمعنى طلبه"[1] ويتبين من هذا التعريف ارتباط "قضى" بالحكم والفعل "اقتضى" بالطلب.

وقد ورد في معجم المقاييس لابن فارس (395هـ). قضى يدل على إحكام أمر واتقانه وانفاذه لجهته قوله تعالى " فقضاهن سبع سماوات في يومين" أي أحكم خلقهن" [2] .

وقد رد ابن فارس الأصل "قضى" إلى معنى جامع وهو أحكام الامر واتقانه وانفاذه لجهته وقد ورد في المعاجم الحديثة المفاهيم السابقة الاقتضاء وهذا ما نلحظه في المعجم الوسيط حيث ان "اقتضى الدين" طلبه وامرا استلزمه، ويقال افعل ما يقتضيه كرمك" ما يطالبك به ومن حقه" [3].

يمكن القول من خلال المفاهيم السابقة أن الاقتضاء في اللغة يأتي بمعنى: الحكم

1 إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، ط4، بيروت، لبنان، 1987، دار العلم، ص 2463.
2 أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج5،ص99.
3 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مصر 2004، مكتبة الشروق الدولية، ص 743.

والطلب والاستلزام والفعل مع الإحكام.

ب_ اصطلاحا: الاقتضاء هو الاستلزام لشيء خفي لا يصح الكلام دونه ليس زيادة، وقد تعددت المفاهيم حول هذا المصطلح منها قول ابن يعيش (643هـ) "ألا ترى ان الضرب والقتل يقتضيان المضروب ومقتولا؟ فالبصر يقتضي مبصرا، والشم يقتضي مشموما، والسمع يقتضي مسموعا، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسة"[1]. وضح (ابن يعيش) أن أفعال الحواس تقتضي مفاعيلا، وهذا ليس مجرد قاعدة اعرابية يقدر ما هو انعكاس للواقع فالعقل يقتضي وجودها ضرورة.

ويقول الشريف الجرجاني (816هـ) في ضبط مفهوم الاقتضاء إنّ "المقتضى هو عبارة من جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق"[2] نجد أن الشريف الجرجاني دقق في تعريفه للاقتضاء؛ حيث صرّح وعرّف بمصطلح المقتضى وهو عنده كلام غير منطوق(مقدر) لا يصح الكلام المنطوق ولا يستقيم إلا به.

وقد ورد في كتاب (المناهج الأصولية) لفتحي الدرينى مفهوم موافق لما سبق ذكره عند الشريف الجرجاني بقوله إنّ" النص أو الكلام الذي يتطلب أو يستلزم معنى مقدرا أو مقدما على المعنى العبار المنطوق، ضرورة استقامة معناه وهو ما يسمى بالمقتضى"[3].

---

1 موفق الدين ابن علي ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج7، ص 62.

2علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، د ط، دار الفضيلة، القاهرة، ص191.

3 فتحي الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط3، دمشق سوريا، 2013, مؤسسة الرسالة ناشرون، ص275.

وهذا التعريف يصب في مجرى ما ذكر سابقا أنّ الاقتضاء معنى مقدر وغير مصرح به في النصوص غير أنه يُدرك، ويستنتج من سياق الكلام؛ ذلك بغية إتمام فهم معنى وايصال الغرض الكامل من النصوص أو الجمل.

وسنحاول من خلال ما سبق اختصار تلك التعاريف بحسب توجهاتهم في الترسيمة الآتية:

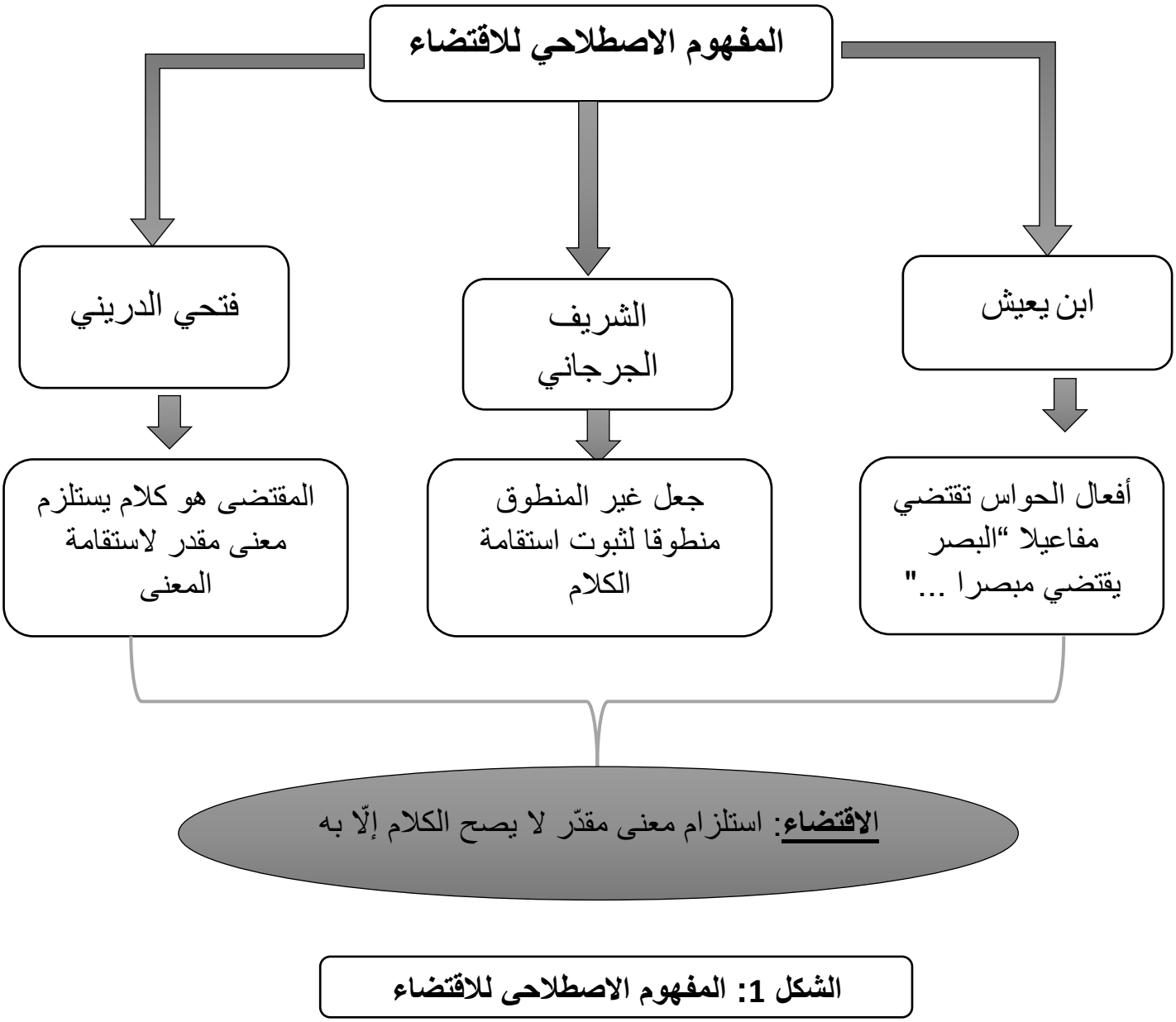

الشكل 1: المفهوم الاصطلاحي للاقتضاء

1_1 الاقتضاء في المصطلح اللّسانيّ:

يعرف مفهوم الاقتضاء من منظور الجانب اللساني التداولي على أنّه "المضمون الذي تبلغه الجملة بكيفية غير صريحة وهكذا فإنّ القائل إنْ قال (كفّ زيد عن ضرب زوجته) فإنّه قال صراحة إنّ زيدًا لا يضرب زوجته الآن كما أنّه أبلغ بكيفية غير صريحة أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى هذا هو المحتوى المقتضى أو الاقتضاء"[1] .

فالمحتوى المقتضى كما هو معبّر عنه هو الكلام المستخلص ضمنيا من الكلام المنصوص به؛ فظاهره يمثل المعنى الحرفي للخطاب وباطنه هو الشّروط الموضوعية الحاصلة في المقام خارج الملفوظ وهو ما يسمى بالاقتضاء"[2].

ويظهر بصورة واضحة التعريف الاصطلاحي للاقتضاء من منظور اللسانيات الحديثة أنّ الكلام ينقسم إلى جزئين الأول هو المعنى الصريح البارز في الكلام، والثاني باطني خارج الكلام الملفوظ.

1_2 الاقتضاء عند أصول الفقه: بِعَدّ أنَّ علم أصول الفقه المحور الرئيس الذي تستنبط منه الاحكام؛ فقد انصبت جهود العلماء العرب في تقعيد وتدوين ودراسة أهم مباحث هذا العلم لما له من أثر بارز في تبليغ مقاصد الشريعة الإسلامية وقد اندرجت دراساتهم ضمن عديد من أمهات الكتب والمخطوطات والموسوعات وغيرها من المؤلفات ولعلّ ما يميز كتب

---

1 ان ربول وجاك موش لار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دعوس، ط1، دار الطليعة، بيروت,2000م، ص47.

2 أمحمد اعرابي، الاقتضاء الحجاجي ودوره في تحقيق الفاعلية الامتناعية –الخطاب القرآني أنموذجا–، مجلة اللغة والاتصال، جامعة وهران، مج11، 2015م، ص115.

العلماء القدامى في المؤلفات الحديثة هو تبنيهم لأسلوب دقيق وشرح عميق، وهذا ما جعل جل الفقهاء الحداثيين يوجهون اهتمامهم؛ ففي تيسير هذه الكتب وإعادة تبسيطها للمطلعين على هذا العلم.

وقد اِهتم علماء الفقه بدراسة مفهوم الاقتضاء؛ بُغية فهم الخطابات الشرعية واستخلاص الاحكام الفقهية ، وقد حدد (أبو حامد الغزالي 505هـ) مفهوم الاقتضاء بقوله :"هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به ولكن يكون من ضرورة اللفظ إما من حيث لا يكون المتكلم صادقا إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلاّ به أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلّا به"[1] فالغزالي ينظر للاقتضاء من ثلاثة زوايا الصدق، الشرع والعقل؛ بمعنى أنّ الاقتضاء هو المعنى الغائب الذي نقدّره حرصا لضرورة تصديقه وحمايته من البطلان الشرعي وامتناع الثبوت عقلا.

وفي السّياق ذاته نجد أبا بكر السرخسي (490هـ) يعرفه قائلا: "هو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيدا أو موجبا للحكم وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم فكان المقتضى مع الحكم مضافين إلى النص ثابتين فيه" [2] والظاهر من قوله: إنه عبارة عن إضافة للمقتضي العباري وهو السبيل لتحقيق الإفادة؛ لذا يمكن القول إنّ صدق الكلام وصحته هو الذي يفرض تقدير المقتضى وذلك بحسب ما يستند إليه المقام.

1 أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط3، دار احياء التراث العربي، لبنان، 1993، ج2، ص186.

2 أبو بكر محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي، أصول السرخسي، تح: أبو الافغاني، دط، ج1، ص 248.

وافق الآمدي في تعريفه للاقتضاء ما ذهب إليه الغزالي والسرخسي بقوله: "هو ما كان المدلول فيه مضمرًا؛ إما لضرورة صدق المتكلم وإما لصحة وقوع الملفوظ به" [1].

ومحصّلة ما تقدم نجد فتحي الدريني في كتابه (المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي) في التشريع الإسلامي قد كان جامعا للتعريفات السابقة في قوله عن دلالة الاقتضاء هي:

"دلاله اللفظ على معنى مقدر لازم للمعنى المنطوق متقدما عليه مقصود للمتكلم يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته عقلا أو شرعا "[2] ويعني أن دلالة الاقتضاء في نظره هي عملية افهام وضبط المعنى العباري أو المنصوص عليه بواسطة معنى مضمر أو مقدر ليكون الكلام صادقا وصحيح عقلا وشرعا.

2_الاقتضاء عند القدماء: الاقتضاء نظرية لم يكن مستقلًا بهذا الاصطلاح المحكم في النحو العربي القديم وإنّما تجلى في مختلف المسائل النحوية لفهم المعاني استعانة لفهم ما أضمر وخفي. ومن هنا ظهر مفهوم الاقتضاء الذي عُني به النحاة العرب القدماء "كسيبويه" و"الاستراباذي" و"ابن السراج" وكثير منهم.

2_1 الاقتضاء عند سيبويه: يعد سيبويه أول من دوّن النحو العربي ومباحثه تدوينًا شاملًا ومنهجيا في كتابه "الكتاب" غير أنّه تطرق لمفهوم الاقتضاء دون أن يضع له هذا الحد الاصطلاحي بالضبط؛ بل عبّر عنه بمصطلحات أخرى "الاستغناء"، الإضمار" وقد ذكر ذلك

1 علي بن محمد الآمدي، الاحكام الآمدي، تح: عبد الرزاق عطيفي، د ط، المكتب الإسلامي، ج3، ص 64.
2 فتحي الدريني: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالراي في التشريع الإسلامي، ص 276.

في الباب الأول من أبواب الفعل المحذوف جوازا بقوله "إضمار الفعل المستعمل اظهارا إذا علمت أنّ الرجل مستغني عن لفظك بالفعل"[1] ومثال الإضمار أو الاستغناء عن فعل الأمر قول مسكين الدارمي:

"أَخَـــاكَ أَخَـــاكَ إِنَّ مَـــنْ لَا أَخَـــا لَـهُ كَسَـاعٍ إِلَـى الهَيجَـا بِغَيـرِ سِـلَاحٍ

كأنّه يريد: الزم أخاك"[2] أخاك جاء اسما منصوبا متقدما في الجملة وهذا يقتضي وجود عامل النصب غير أنّ العامل أضمر وهو الفعل الزم وتقدير ذلك الزم أخاك.

وذكر في موضع آخر الاقتضاء في غير الأمر والنهي مستدلا بآيات من القرآن الكريم وكذا كلام العرب،" ومن ذلك قوله عزوجل:﴿بَلْ مِلَّةُ ابْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة–135) أي بل نتبع ملة ابراهيم (حنيفا) كأنه قيل لهم: اتبعوا"[3]، الحركة الإعرابية لكلمة ملة (النصب) هي التي استدعت بالضرورة وجود مقتضى أو فعل مضمر وهو الفعل نتبع وتقدير ذلك بل نتبع ملة ابراهيم.

ويُرْجِع سيبويه سبب الاقتضاء بصفة صريحة في قوله:" إنما حذفوا الفعل في هذه الاشياء حيث ثنوا، لكثرتها في كلامهم، واستغناء ما يرون من الحال وبما جرى الذكر"[4] وهي ثلاثة:

- ✓ كثرة الاستقصاء؛

1 أبو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: محمد كاظم البكاء، ط1، بيروت، لبنان، 2015م، منشورات زين الحقوقية والأدبية، ج 1، ص 333.

2 المصدر نفسه، ج1، ص 334.

3 المصدر نفسه، ج 1، ص 335.

4 المصدر نفسه، ج 1، ص 357.

- ✓ الاستغناء بما يرون من الحال؛
- ✓ الاستغناء بما جرى الذكرى يعني تجنب التكرار إذا سبق ذكر الفعل.

ومن أمثلة حذف الفعل لكثرة الاستعمال قوله (يا عبد الله والنداء كله)[1] يتبين أنّ نصب عبد الله يُقتضى بالضرورة.

2_2 الاقتضاء عند الاستراباذي (686هـ):

الرضى الاستراباذي من النحاة الذين تناولوا نظريه الاقتضاء في كتابه "شرح الكافية" ومثال ما استدل به في البيت الشعري للنمر بن تولب:

لَا تَجْزِعِـــــي إِنْ مَـــــنْفَسَ أَهْلَكْتِـــــهِ فَـــإِذَا أَهْلَكْتِـــهِ فَعِنْـــدَ ذَلِـــكَ فَـــاجْزَعِي

ومع ذلك ما أوله إلاّ بإضمار فعل رافع لمنفس؛ أي: إنها لك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه يعد"[2] فعلة رفع كلمة منفس هو فعل مضمر تقديره(هلك) ومقتضى رفعه وقوعه فاعل لفعل مضمر. "طرح المحقق الاستراباذي لأول مرة نظرية الاقتضاء وعممها بوضوح وتفصيل؛ حيث ذكر أن الإعراب كالرفع والنصب والجر والجزم له مقتضيات ليس لسببها يوجد كل نوع من الإعراب" [3].

1 سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 373.

2 رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ج 1، ص 485.

3 حسين احمدي اموي، دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضى الاستراباذي في شرح الكافية، مجلة الكلية الإسلامية، جامعة إيران، ع61، ص 470.

فمنطلق نظرية الاقتضاء عند الاستراباذي هو البحث في سبب الرفع، والنصب والجزم والجر، وعلته، أو بتعبير آخر البحث في إجابة عن الأسئلة:

(لماذا رُفع ما رُفع؟ لماذا نُصب ما نُصب؟ لماذا جُزم ما جُزم؟ لماذا جُر ما جُر؟) وعليه فإنّه يُرجع العلامات الإعرابية إلى مقتضيات "فمقتضى الرفع الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبر ثم كونه قائما مقام الفاعل وكونه خبر إنّ ولا التبرئة واسم كان وكذا ما الحجازية"[1] وعليه فانّ موقع الاسم هو مقتضى كل حالة إعرابية؛ فموقع الاسم فاعلا أو مبتدأ يقتضي الرفع كما هو الحال في النصب والجر والجزم؛ فمقتضى نوع الجر في الأصل كون الاسم مضاف إليه معنى أو مشبها للمضاف إليه فورود الاسم مضافا إليه أو اسم تابع لحرف الجر(عامل) يقتضي الجر ونلحظ مما تقدم أنّ "العامل" ومحل وقوع الاسم" اقتضاء للحركات الإعرابية ومما يجدر ذكره عند الاستراباذي أنّ المتكلم عنصر لتشكيل الحركات الإعرابية "فالمتكلم وأهدافه عنصر خفي في تشكيل الإعراب... يبني تركيبه كيفما شاء"[2]*

شكل2: عناصر نظرية الاقتضاء فى تشكيل الاعواب

1 حسين أحمدي أموي، دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضى الإستراباذي في شرح الكافية، ص470.

2 المرجع نفسه، ص 471.

2-3 الاقتضاء عند ابن سراج:

يعدّ ابن السراج من النحويين الذين يسروا القواعد النحوية بكل التعليلات بربط الحكم أو القاعدة النحوية بالسبب المستلزم لها من خلال عديد مؤلفاته التي تبرز جهوده النحوية وتتجلى أفكارهم من خلال وجهات نظره في تعريفه النحو بقوله: "النحو إنما أريد به أن ينجو المتكلم كلام العربي وهو علم يستخرجه المتقدمون فيه من استقرائي كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم أنّ العامل ان الفاعل رفع والمفعول به نصب"[1].

والبيّن من قول ابن سراج أنّ النحو وسيلة تتبع لمحاكاة كلام العرب ويتقاطع هذا التعريف مقتضيات الحركات الإعرابية؛ حيث ربط الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية.

أ-اقتضاء الرفع للفاعل: العلة الموجبة لرفع الفاعل هو الفعل الذي أسند إليهم ذلك بقوله في تعريف الفاعل: "هو الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل"[2] فالعلاقة بين الفعل والفاعل هي علاقة بناء؛ إذ إنّ الفعل بُني للفاعل وهو السبب في ارتفاع الفاعل، ومما يلزم التنبيه إليه إلى أن الفاعل يرتفع بذكره بعد الفعل فلو ذكر قبل الفعل لارتفع بالابتداء وانتقل من كونه "فاعل" إلى "مبتدأ" ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص القول في الترسيمة الآتية:

1 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، ط 3، بيروت، 1996م، ج1، ص 35.
2 المرجع نفسه، ص 72.

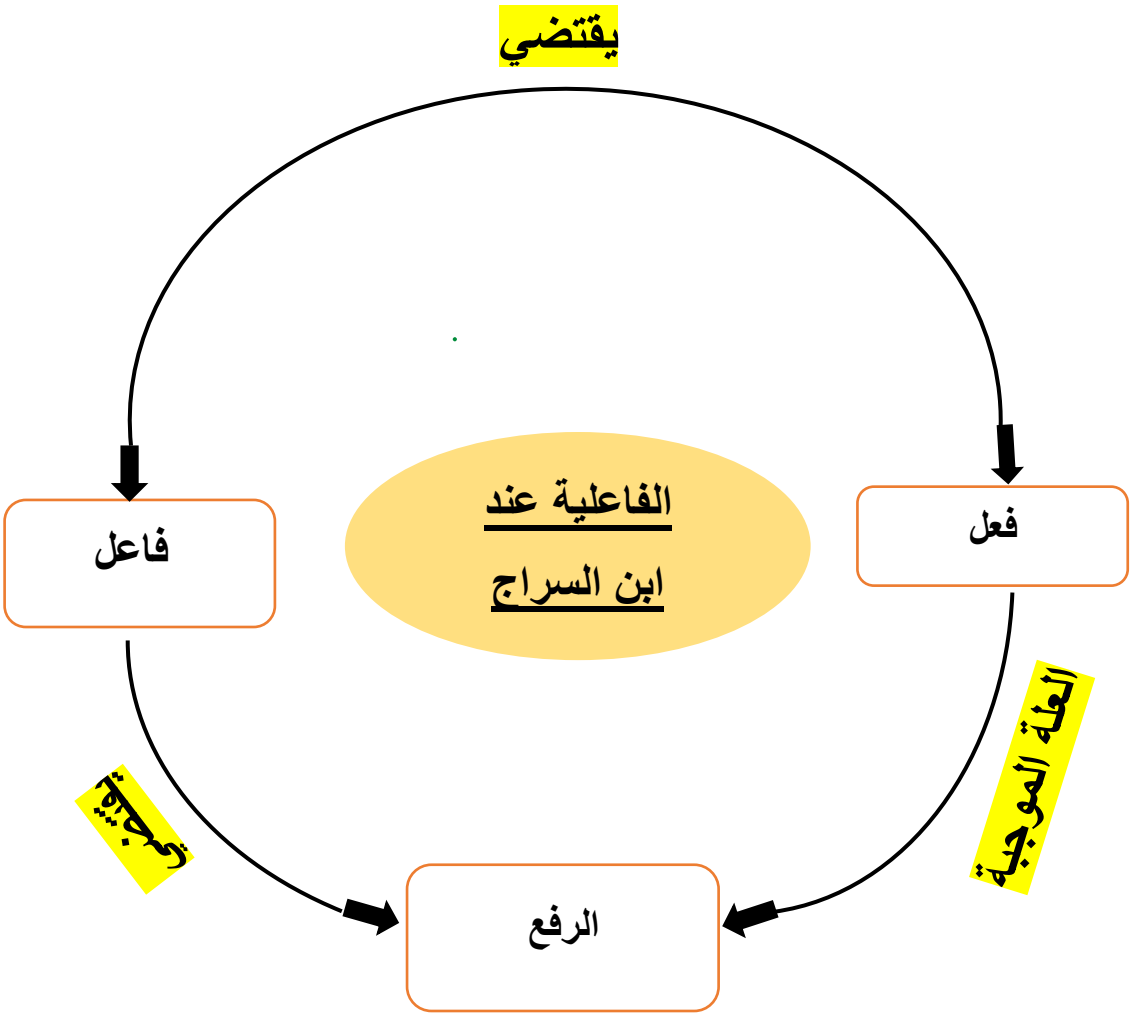

شكل3: الاقتضاء في الفاعلية عند ابن السراج

2- اقتضاء النصب على المفعولية: تعددت المفاعيل في الدرس النحويّ؛ كلها تَنْمَاز بالنصب نذكرها (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول معه) هو "كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع ويتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب "[1] هذا التعريف يوضّح العلاقة بين رتبة المفعول واستحقاقه للنصب؛

1 ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص159.

حيث إنّ المفعول يأتي بعد اكتفاء الفعل لفاعله؛ فالفعل هو العامل في الأسماء ويظهر أثر ذلك في العلامات الإعرابية؛ رفعا الفاعل ونصبا للمفعول وفي هذا المجرى يجدر الإشارة إلى نوع الفعل واقتضائه للمفعول.

الفعل اللازم: وهو الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول أي: إنه يقتضي فاعلا ولا يتعدى إلى مفاعل كقولك قام زيد.

الفعل المتعدي: وهو الفعل الذي يستلزمه في جميع مسائله اثنان في كل مسألة فاعل ومفعول وانطلاقا من العلاقة الاستلزامية بين الفعل والفاعل والمفعول ما نجمل قول "ابن سراج" في الترسيمة الآتية:

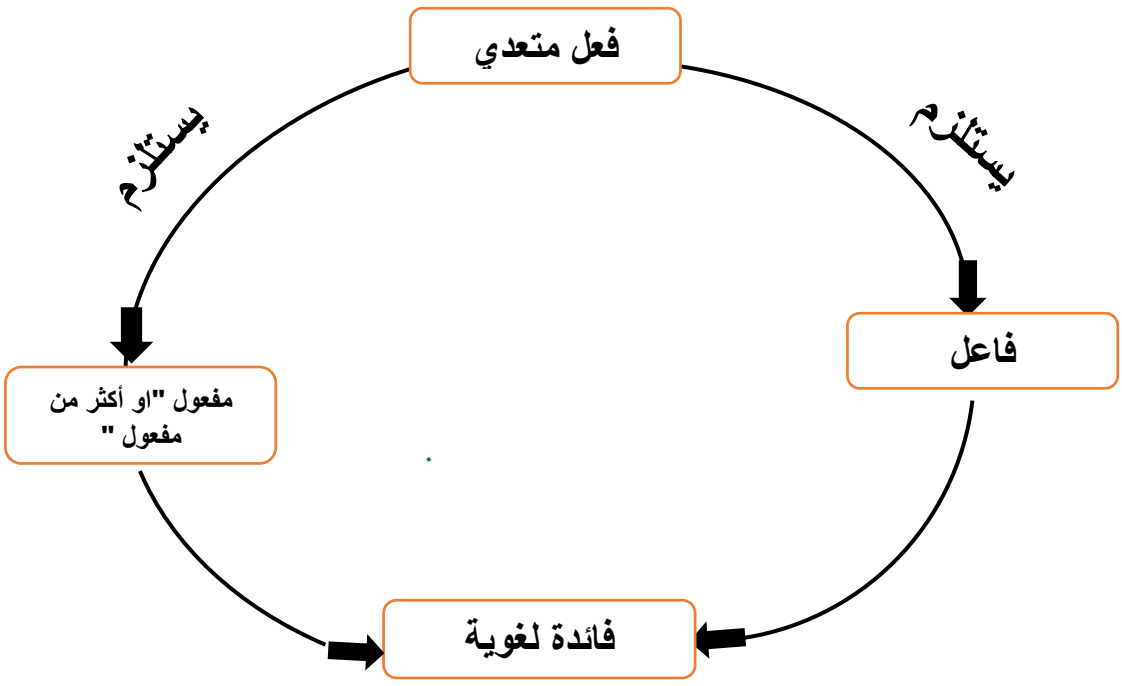

شكل4: العلاقة الاستلزامية بين " الفعل، الفاعل، المفعول"

3_شروط الاقتضاء النّحويّ: الاقتضاء النحوي هو استلزام عامل غير ملفوظ به وتقتضيه البنية النحوية؛ لإتمام المعنى وثبوت صحة التركيب دلاليا ونحويا؛ كاقتضاء الفاعل لفعله...

ويندرج ضمن هذا المفهوم الواسع مجموعة من الشروط يمكن حصرها فيما يلي [1]:

- ✓ **الشرط الأول:** أن يكون مضمرا.
- ✓ **الشرط الثاني:** أن يتوقف صحة الكلام أو صدقه عليه.
- ✓ **الشرط الثالث:** أن لا بدل عليه اللفظ.
- ✓ **الشرط الرابع:** أن يكون مقصودا للمتكلم.

ولعل ما يبرز ويكشف الدلالات والمعاني الضمنية أو المحذوفة الإعراب هو الحركات والأحرف والحدوث المبنية عن معاني اللغة وهذا الآخر دلالاته محصورة في اعتبارات:

- ✓ **الإعراب التعبيري؛**
- ✓ **الإعراب التركيبي؛**
- ✓ **الإعراب التحليلي.**

1 إسماعيل محمد علي عبد الحمان، الامام في دلالة المفهوم على الأحكام، د.ط، المنصورة، د.ت، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الازهر، ص48 .

أ- **الإعراب التّعبيري**: النّحو يُمدّ خصوصية الكلمة في موضعها المناسب، ولكل موضع حالة إعرابية (الفتحة، الضمة، الكسرة) إلّا أنّه ثمة مستوى أعمق وأدق من ذلك هو الإعراب التعبيري.

"وهو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام بالنسق والنمط والصوت صياغة وأداء أو بالصوت وحده قراءة"[1] .

ونلحظ من قول (فخر الدين قباوة) من خلال ربطه لمفهوم الإعراب بالتعبير وذلك للإبانة عن الوظائف التي يشغلها التركيب، ومثال ذلك ما استدل به في كتابه قول الرسول ﷺ: "من قرأ القران بإعراب فله أجر شهيد" [2].

ب- **الإعراب التّركيبي**: كلام العرب صرح محكم لا يبنى اعتباطا وقد عمل النحاة منذ القدم على استقراء كلام العرب لاستنباط اصول تحكم بنائه وأحواله ومجمل هذه الاصول هو الإعراب التركيبي وهذا النوع الثاني لتحديد دلالات الإعراب وقد جعله "فخر الدين قباوة" علم الإعراب معرفا إياه بقوله:" هو الأصول التي تعرف بها أحوال تركيب كلام العرب" [3] بمعنى أن الإعراب التّركيبي هو العلم الذي يهتم بدراسة القواعد الرئيسة التي تحكم بناء الكلام العربي بناءً على "استقراء الكلام العربي عامة وملاحظة سلوكه وخصائصه في الجمل والعبارات

1 فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 42.

2 المرجع نفسه، ص 42.

3 المرجع نفسه، ص42.

واستخلاص القواعد والاحكام الضابطة لأدائه"[1] فالإعراب التركيبي أو علم الإعراب يقوم على مراحل ثلاث:

1-الاستقرار الشامل لكلام العرب؛

2- الملاحظة ذلك بتحديد خصائص الكلام ومختلف تصرفاته وأبنيته؛

3- استخلاص القواعد وذلك بصياغة قواعد شاملة يقاس عليها.

ج_ الإعراب التّحليلي: الإعراب التحليلي هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية وذكر الادلة على ذلك بالنسق والنمط والصوتي لفظا أو تقديرا أو محلا"[2].

ويمكن القول إنّ الإعراب التحليلي هو عملية تشريحية للكلام العربي بغية تمييز العناصر اللفظية مع تحديد وظائفها علاقاتها الإعرابية معانيها وهذا النوع من الإعراب موجود منذ القدم ومثال الماء استدل به فخر الدين قباوة:[3]

*عبد الله بن مسعود (ت32هـ) في تعليقه على:

قول الله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (الحديد -19) عطف المفردات ذلك ظاهر بين الشهداء والصديقون. العطف

1 فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 52.

2 المرجع نفسه، ص 52.

3 المرجع نفسه، ص 52.

* قوله تعالى: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ(4)} (التكاثر 3-4)

إذ روي عنه أنّه قال في معنى ذلك كلّا سوف تعلمون في القبور ثم كلاّ سوف تعلمون في البعث.

* قول الله: {فالحقُ والحقَ أقولُ} (ص 84) سأل أحد المسلمين: أيتم رفع الأول ونصب الثاني؟ فقال أي هو الحقُ وأقول الحقَ ومما ينبغي التنبيه إليه أنّ هذا النوع من الإعراب يدرس كل عناصر التركيب "ولا يقتصر فقط على معرب الكلمات بل يضم المبنيات منها ويتناول أشباه الجمل ثم يستغرق الجمل والمصادر المؤولة"[1]

وعليه فإنّ؛ الإعراب التحليلي يضم:

- المعرب
- المبنى
- أشباه الجمل (جار ومجرور...)
- الجمل
- المصادر المؤولة (أن+ فعل مضارع...)

1 فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 46.

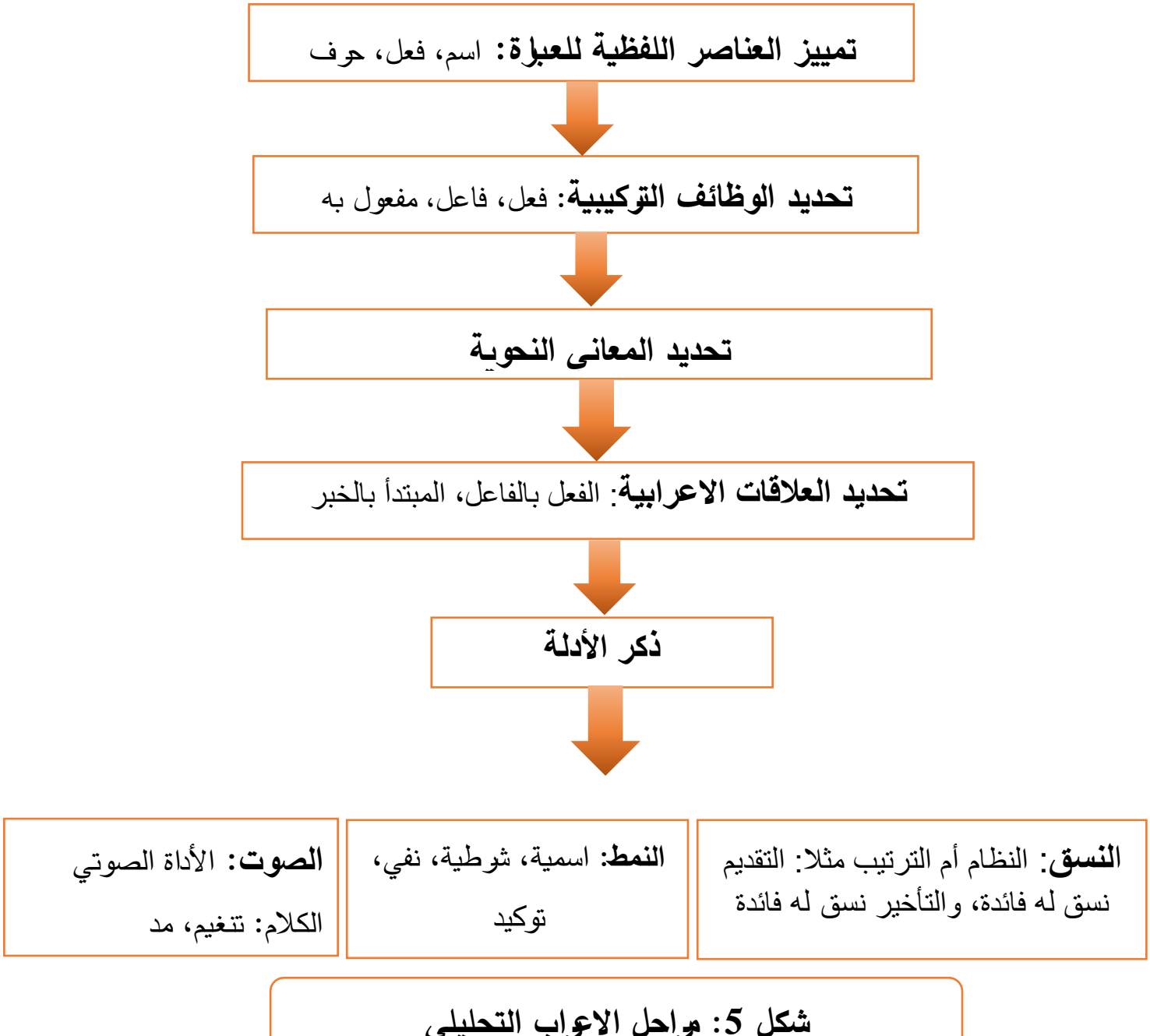

شكل 5: مراحل الإعراب التحليلي

ثانيا:

ماهية التّركيب النّحويّ

ثانيا: ماهية التّركيب النّحويّ:

1_ **مفهوم التّركيب:** أول ما يدرك من اللغة كلمات منفردة تحمل معنى لغويا يتغير بتغير السّياق الذي وردت فيه.

والتركيب مصطلح شائع الاستعمال تتغير معانيه حَسَبَ مجال استعماله، وعند النحاة يقصد به تركيب الكلمات بعضها من بعض.

أ-**لغة:** ورد في معجم العين:" ركب فلان فلانا يركبه ركبا إذا اقبض على فود شعره ثم ضربه على جبهته بركبته والمركب الذي يغزو على فرصه غيره والمركب المثبت على الشيء كتركيب الغموض رجل كريم المركب اي كريم أصل منصبه في قومه"[1] يتضح من التعريف السابق أنّ الفعل (ركب) في معناه اللغوي يدل على التشبث في الشيء.

وفي لسان العرب لابن منظور(711هـ): "تراكب السحاب وتراكم صار بعضه فوق بعضه وفي النوادر يقال: ركيب من نخل وهو ما غرس سطر على جدول أو غير جدول وركب الشيء وضع بعضه على بعض وقد ركب وتراكب والمتراكب من القافية كل قافية توالت فيها ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين"[2]؛ ومن هذا الأصل اللغوي يظهر أنّ التركيب مقترن بالوضع والتوالي، التسطير والترتيب.

---

1 عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د ط، ج 5، ص 362-363.

2 أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت،1999، دار إحياء التراث العربي، مادة(ركب)، ص1714.

من خلال ما تقدم حول مصطلح التركيب يمكن حصر معانيه اللغوية في التشبث في الشيء، والتوالي، والتأليف، والوضع.

ب –اصطلاحا: التّركيب في أيسر مفاهيمه وضع كلمة مع كلمة أخرى للحصول على كلام مفيد فقولك: مفهوم النحو يفيد معنى لم يكن يتحقق بانفراد إحداهما، وقد أولى العلماء القدامى منهم والمحدثون اهتماما بهذا المصطلح؛ ذلك إنّ معظم الدراسات النحوية تقوم على مستواه ومن المفاهيم الاصطلاحية للتركيب ما يلي:

ورد في معجم التعريفات "الشريف الجرجاني" (816هـ) التركيب بقوله: "التركيب كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبه إلى بعض تقدما وتأخرا، التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة"[1] نلحظ الجمع بين التركيب والترتيب ذلك إنّ كلاهما قائم على الجمع وضم الكلمة غير أنّ الترتيب يتجاوز التركيب في نسبة أجزائه إلى بعض كما أنّ التركيب ينطلق من حرف وضمه مع حروف أخرى مشكلا كلمة فيمكن القول إنّ التركيب يتعرف ضمن مستويين:

- ✓ **مستوى نحوي(كلمات)؛**
- ✓ **مستوى صوتي (حرف، صوت):**

وفي السّياق ذاته يقول (أبو علي الفارسي 377هـ):" الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا (عمر أخوك وبشر صاحبك) ويأتلف الفعل مع الاسم؛ فيكون ذلك كقولنا

1 الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 51.

كتب عبد الله وسر بكر"[1] فالتركيب ترابط اسمين أو فعل مع اسم شرط تحقيق الإفادة من الكلام.

وصلةً بما سبق ذكره يرى عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أنّ التركيب كمصطلح موازي للنظم ذلك إنّ هذا الآخر يعدّ بدوره تأليف تحضير بناء نسج؛ حيث يقول "أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتحمل هذه سبب تلك"[2] فالتركيب هو تالف بين الكلام وتعليق بعضها ببعض لتحقيق فائدة لغوية.

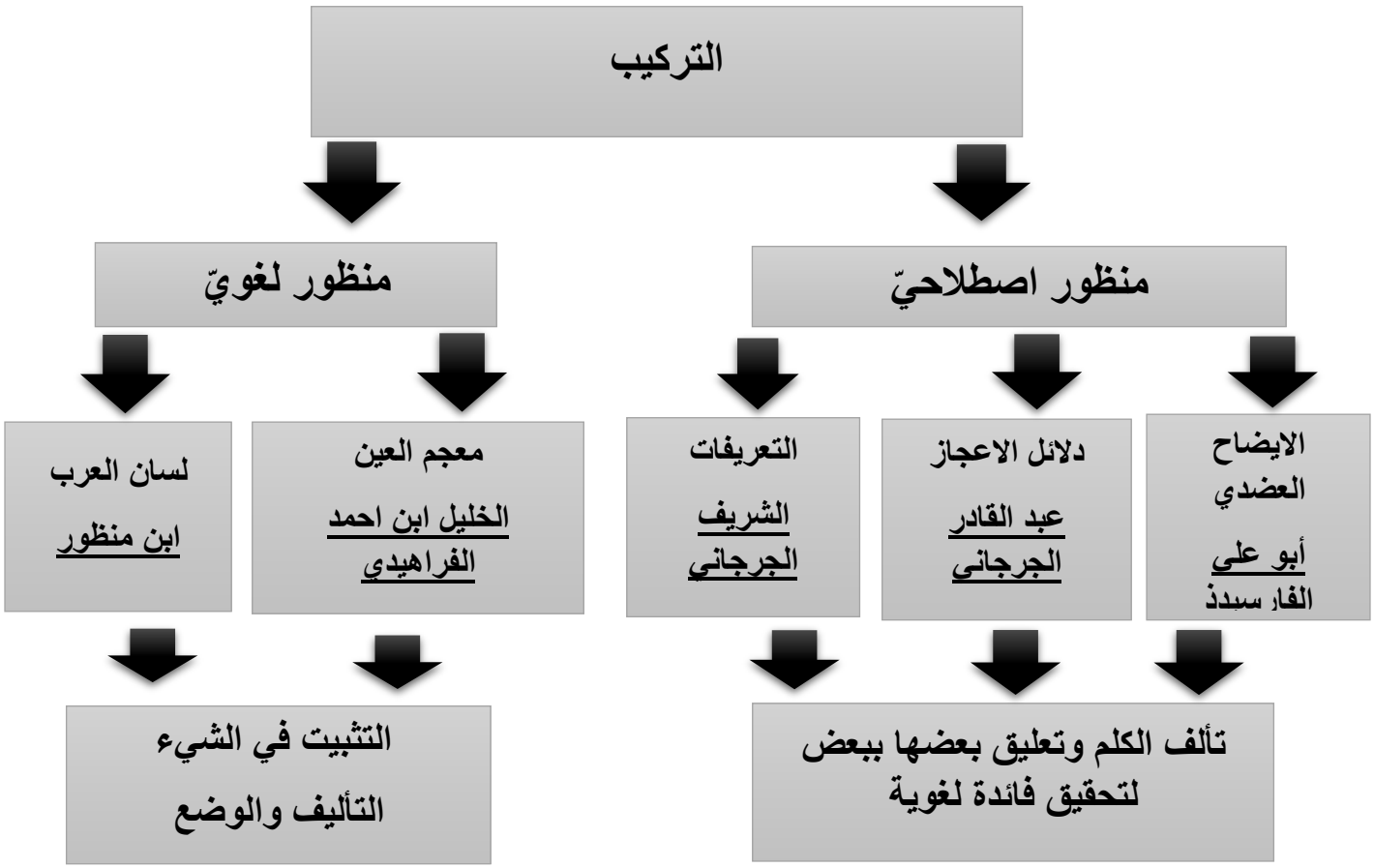

شكل6: مفهوم التّركيب لغة واصطلاحا

1 أبو علي الفارسي، الايضاح العضدي، ط2، بيروت، 1996م، عالم الكتب للطباعة والنشر، ص 72.

2 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح، محمد رضوان الداية، فايز الداية، ط 1، 1983م، ص 102.

2_مفهوم النّحو في الاصطلاح: تعددت مفاهيم النحو عند النحويين؛ حيث عرّفه ابن جني(392ه) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتقصير الإضافة النسب التركيب وغيره ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وان شذ بعضهم عنها رد بها إليها"[1] .

تعريف "ابن جني" يبيّن الغاية من النحو والذي هو إتباع منهج وطريقة العرب في حل اللغوية تثنيه جمع تركيب إعراب حتى يتسنى لغير العربي جبهة محاكاة أهلها من الفصاحة.

عند القاضي الشريف الجرجاني: "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقبل النحو علم يعرف به أحوال الكلام من حيث الإعلال وقبل علما بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[2].

وعليه؛ فإنّ النحو: هو العلم بمختلف القوانين والقواعد التي تكشف أحوال التراكيب اللغوية من إعراب وبناء وغيرها فالجرجاني في تعبيره بمصطلح (غيرهما) لم يجعل مجال النحو مرتبطا في الإعراب والبناء فقط؛ بل توسع إلى كل ما يرتبط ويحيط بذلك مبينا الغاية من ذلك ألا وهي الفصل بين صحيح الكلام وفاسده.

وفي ذات المنحى عرّفه ابن سراج (316ه) في كتابه "الأصول في النحو" بقوله: "هو علم استخرجه المتقدمون فيه استقراء كلام العربي حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده

1 أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط 1، القاهرة، 1952م، دار الكتب المصرية، ج 1 ص 34.

2 الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 202.

المبتدؤون لهذه اللغة باستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وأنّ فعلا مما عينهم ياء أو وأو تقلب وعينه من قولهم: قام وباع"[1].

ومحصلة القول من تعريف ابن جني والجرجاني وابن سراج للنّحو أنّه محاولة اتباع القواعد والضوابط التي تحدد وتبين هيئة الكلمة العربية من حيث الإعراب والبناء وكذا تقصي وتتبع أساليب العرب في كلامهم والاعتداء بها كالتثنية، والجمع، والإعراب، والتركيب وغيرها.

3_ مفهوم التّركيب النّحوي: هو" مستوى من مستويات التحليل اللغوي يدرس ترتيب الكلمات في الجمل والطرق التي تتألف بها الجمل والكلمات والربط بين البنية اللغوية والبنية المقامية هو ما يسعى لبيان جزء من هذه العلاقة والربط بينها"[2] فالتركيب النحويّ مستوى تحليلي يعني بثلاث محاور:

- ✓ ترتيب الكلمات في الجمل: أي؛ النظام الداخلي للجملة؛
- ✓ طرق تآلف الكلمات داخل الجملة: يتجاوز الكلمة المفردة؛
- ✓ الربط بين البنية اللغوية والبنية المقامية: اللغة، والسّياق، والمقام.

1 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتيلي، ص 35.

2 عبد الوهاب خلف الله: التركيب النحوي وسياق المقام، مجلة كلية اللغات، جامعة طرابلس، ع 13، ص 50.

"والكلام عند النحويين لا يكون كلاما حتى يتركب من كلمتين فأكثر تحقيق أو تقديرا التحقيق مثاله (قام زيد) هذا مركب من قام وزيد والتقدير مثالهم (قم) لأنّ (قم) فيها ضمير مستتر في قوة البارز فيها هي مركبة من كلمتين"[1].

فالتركيب النحوي هو إسناد المفردتين سواء [اسم + اسم] أم [اسم +فعل]؛ وذلك لتأدية معنى محدد ووظيفه نحوية تركيبية.

ومحصلة ما تقدم يمكن إجمالها في الترسيمة الآتية:

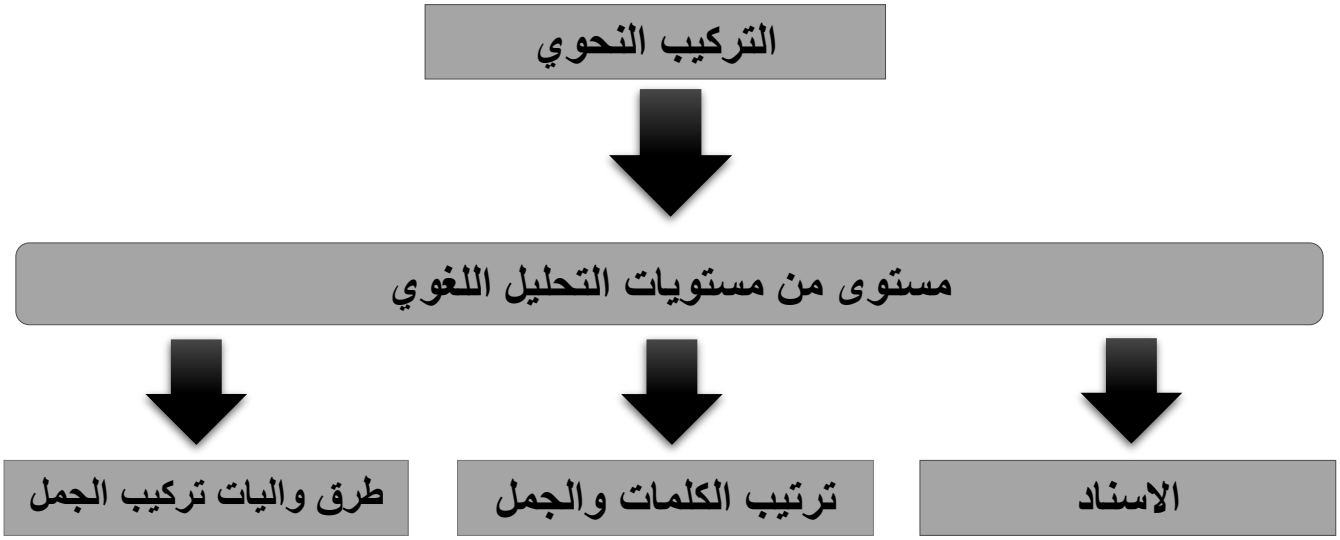

شكل 7: من مجالات التركيب النحوي

1 سعاد بولشفار، خصائص التركيب النحوي بين علم النحو وعلم المعاني في اللغة العربية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص5.

4- أنواع التركيب: ينقسم التركيب أنواعا وذلك بحسب طريقه ترابط الكلمات فيما بينها وتحقيق المعنى التام هو الغرض المبتغى من ذلك وينقسم التركيب تركيبا افراديا، وتركيبا إسناديا.

4-1-**التركيب الإفراديّ:** التركيب الافرادي هو "ضم كلمة إلى أخرى لا عن طريق سرد الأعداد: (كتاب، باب، قرطاس)؛ فالمركب إذا ما ضمت فيه كلمةّ إلى أخرى بهذا المعنى. ومصطلح المركب يختلف عن لفظ الكلمة إذا مصطلح المركب غير مفرد في حين كان معنى الكلمة مفردا"[1]

وعليه؛ فإنّ المركب الإفرادي خلاف الكلمة المفردة "فهو حصيلة دمج بين كلمتين أو جزء منهما أو أكثر في الدلالة على حقيقة واحده أي: على مدلول واحد وذلك باعتداد ما قد يضاف إلى المدلول الواحد من محددات دلالية أخرى"[2] فالمركب قد تلحق به اضافات من سوابق لواحق وتوابع كلٌ يستعمل دالا على حقيقة واحدة أو يحمل مدلولا واحدا.

وينقسم المركب الإفرادي إلى مركبات المركب الإضافي والمركب الوصفي والمركب المزجي والمركب العادي وهي كثيرة ودفعا للإطالة اخترنا كما يلي:

أ-**المركب الإضافي:** يتكون المركب الإضافي" من (اسم +اسم) حيث يبنى من اسم مبهم معناه يحتاج إلى تقييد وتحديد...فيأتي المضاف إليه ليحدده ويقيد دلالته نحو هذا باب

1 علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ط1، 2007، القاهرة، مؤسسة المختار، ص 20.

2 ابراهيم ابراهيم البركات: التركيب الافرادي في الجملة العربية من خلال سورة فاطر، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، مج 1، ع 48، ص 357.

فلا يعرف الجهة الدقيقة المحددة لهذا الباب فيضاف إلى كلمة محددة وليكن باب الحجرة"[1] فالاسم المضاف يكون بمثابة حصر لدلالة الاسم الأول وتستعمل المركبات الإضافية حتى في أسماء العلم نحو: عبد الله، عبد الرحيم، امرؤ القيس...

ب-المركب الوصفي: المركب الوصفي "هو ما تكون من اسم صفة والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات وذلك نحو طويل وقصير، وعاقل وأحمق، والذي تساق له صفه هو التفرقة بين المشتركين في الاسم"[2] فيتبين من ذلك إنّ صفه تابعه للاسم مخصصه له فالصفة هي السمة الفارقة بين الاسماء المشتركة كان نقول الرجل الكريم وقوله تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (3)﴾ [الزخرف: 2-3].

ج-المركب المزجي: المركب المزجي هو" كل كلمتين ركبتها وجعلت كلمه واحده مثل بعلبك وبيت لحم وحضر موت وسيبويه وصباح مساء وشذر مدر"[3] فالتركيب المزجي يكون بضم كلمتين أو اجزائها إلى بعض وجعلهما كلمه واحده تحمل دلالة واحدة نحو حضر موت بعلبك.

1 ابراهيم ابراهيم البركات: التركيب الافرادي في الجملة العربية من خلال سورة فاطر، ص 363.

2 ابن علي ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل، د ط، مصر، إدارة الطباعة المشيرية، ج 3، ص46.

3 مصطفى غلاييني، جامع الدروس العربية، ط28، بيروت، 1993م، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ج1، ص 16.

د- **المركب العددي:** المركب العددي من " المركبات المزاجية وهو كل عددين كان بينهما حرف عطف مقدر"[1] مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾. (يوسف -4).

4-2 التّركيب الاسناديّ: عرفه "سيبويه" بقوله: "هما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني وهو قولك: عبد الله اخوك وهذا اخوك ومثل ذلك: (يذهب عبد الله) فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[2] فالإسناد يناطر في الجملة الاسمية (مبتدأ+ خبر) والجملة الفعلية (فعل +فاعل) شرط أساس لتمام الكلام وتحقيق افادته، أو بتفسير اخر هو "نسبة كلمة على اخرى على وجه يفيد فائدة تامة"[3] فالإخلال بأحد ركني التركيب الإسناد -دون قرينة دالة عليه- يقضي إلى فساد الكلام وعدم تحقيق الإفادة منه وركني المركب الإسنادي هما (المسند والمسند إليه).

نحو قولك: زيد فإذا ذكرته؛ فإنما تذكره للسامع؛ ليتوقع ما تحضره تخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما شاب أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر"[4].

1 مصطفى غلاييني، جامع الدروس العربية،ج1، ص 17.

2 سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 67.

3 عبد الراجحي، ضوابط الفكر النحوي، د ط، القاهرة، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ج 2، ص 55.

4 أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط 3، القاهرة، 1994م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج 4، ص 126 .

قولك: (زيد) السامع يستذكر الشخص من دون فائدة قولك: (زيد منطلق) السامع تحقيق فائدة (خبر) + ثبوت صحة الكلام.

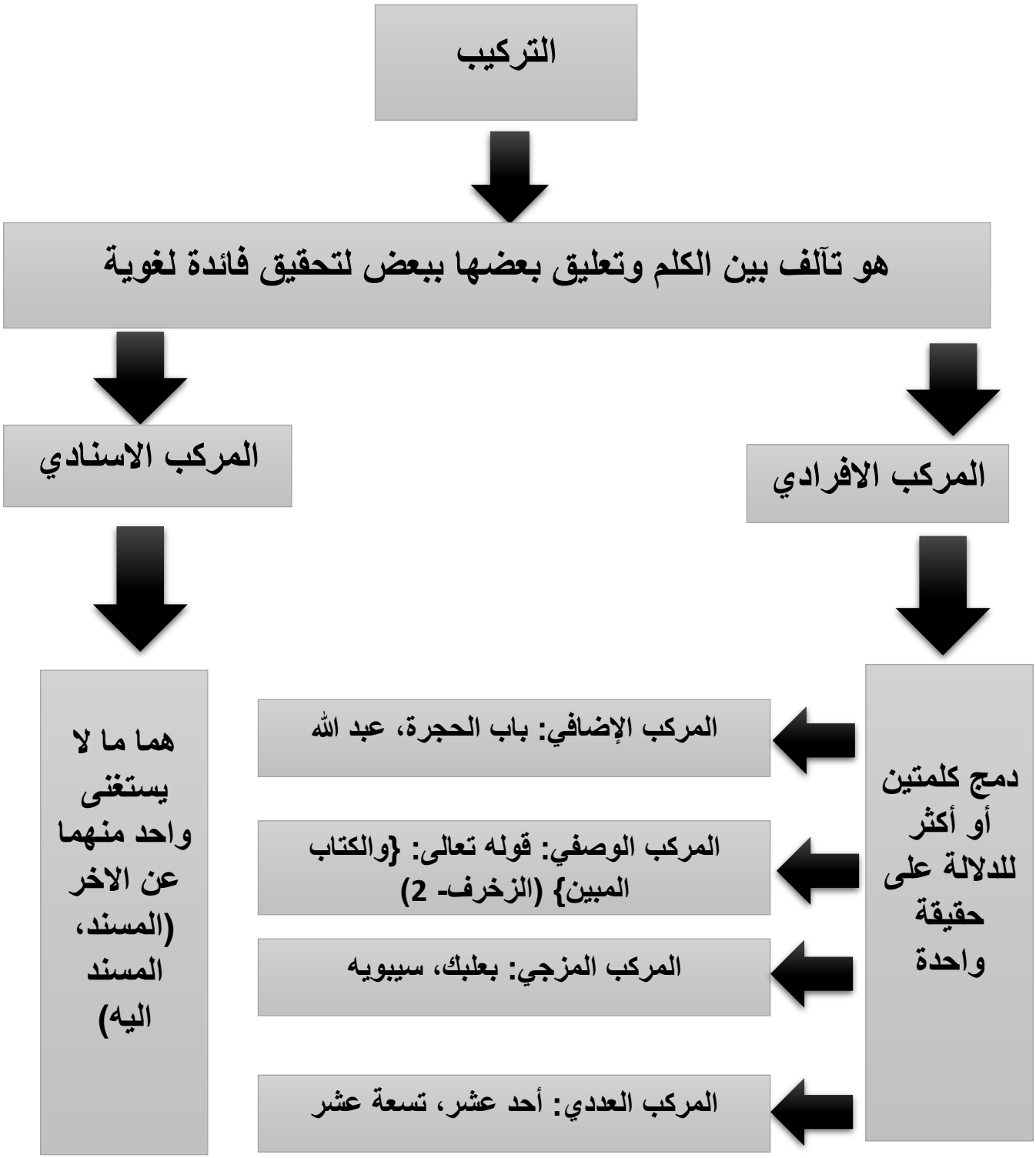

الشكل 7: أنواع التركيب

ثالثا: ماهية المعنى

ثالثا: ماهية المعنى:

1-مفهوم المعنى: كان مازال مصطلح المعنى محط اهتمام العرب في مختلف دراساتهم النحوية والبلاغية، وأولهم سيبويه ذلك لتفسير العلاقات الاسنادية، وأما الجرجاني فقد أولى المعنى اهتماما كبيرا في كتابيه: دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة تجاوز في ذلك المفهوم السطحي للمعنى إلى معرفة وتمييز العلاقة بين المعنى ومعنى المعنى.

أ- لغة: ورد في لسان العرب:" المعنى قيل: معنى قول جبريل عليه السلام، يعنيك أي يقصدك، يقال: عنيت فلانا عين أي: قصدته، ومن تعني بقولك: أي من تقصد؟ وعناني أمرك أي قصدني..."[1].

يأتي المعنى في لسان العرب؛ بمعنى: القصد.

وأما في معجم مقاييس اللغة لابن فارس هو:" أصله عنى العين والنون والحرف المعتل أصول الثلاثة، الأول القصد الشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور الشيء وبروزه"[2].

ورد مصطلح المعنى لغويا على ثلاثة أوجه:

القصد، الخضوع والذل، والظهور.

1 ابن منظور، لسان العرب، مادة (عنا) ، ص 3146.

2 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 4، باب العين، ص 146.

ورد في المعجم الوسيط:" المعنى ما يدل عليه اللفظ (ج)، ومعان، والمعاني: ما للإنسان من الصفات المحصودة، يقال: فلان حسن المعاني و(علم المعاني) من علوم البلاغة، وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[1].

وميسم القول مما سبق يتبين أنّ المعنى يحمل عدة دلالات القصد، الذل، الخضوع الظهور، دلالة اللفظ، الصفات المحمودة كل دلالة لمصطلح المعنى مغايرة عن الأخرى، والحبل الفاصل بين مختلف الدلالات أو المعاني هو السّياق الذي ترد فيه أو الاستعمال اللغوي.

ب- اصطلاحا: أتى في (كشاف اصطلاحات الفنون لعلي التهانوي) المعنى في اصطلاح النحاة" هو الصورة الذهنية من حيث إنّه وُضع بإزائها اللفظ أي من حيث إنّها تقصد من اللفظ وذلك إنّما يكون بالوضع، فإن عبر عنها بلفظ مفرد يسمى معنى مفردا، وإن عبر عنها بلفظ مركب سمي معنى مركب"[2] أي: إنّ المعنى تصور ذهني وما الفظ إلّا وسيلة تعبير عنه وهو نوعان:

- ✓ معنى مفرد: لما يعبر عنه بلفظ مفرد؛
- ✓ مفرد مركب: لما يتجاوز في التعبير عنه إلى الفاظ مركبة؛

1 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 633.

2 محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط 1، لبنان، 1996م، ج 2، ص 1600.

وأما في كتاب "التوقيف على مهمات التعريف" جمعها معاني: الصورة الحاصلة في العقل من حيث إنّها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث حصولها من اللفظ في العقل تسمى مفهوما، ومن حيث انها مقولة وفي جواب تسمى ماهية، ومن حيث ثبُوتها في الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازها من الاعيان تسمى هوية"[1].

ونخلص من خلال عرض المفاهيم السابقة إلى أنّ المعنى ليس هو الشيء المادي الموجود في الواقع المعاش، وإنّما هو صورة أو فكرة كامنة في ذهن الشخص تكون معبرة من لفظ معين، فوظيفة الالفاظ تنحصر في إيصال التصورات الذهنية واخراجها من القوقعة المعنوية إلى شكلها المادي يعني استدعاء وحضور المعاني الكامنة في الذهن.

2_ بين المعنى والمقام والسّياق: كل لفظ يحمل معنى وترابط الالفاظ فيها بينها يحيلنا لدلالات أخرى غير أنّ الفهم السطحي لهذه الالفاظ في تكاملها لا يكشف لنا مقاصد ودلالات الكلام، إلّا باستذكار السّياق والمقام الذي أنجز فيه الكلام. فالسّياق "هو طريقة تسييق الكلام المفردة داخل الجملة وتسيق الجملة مع الجمل الأخرى وتسييق هذه الجمل داخل الإطار الكلي للنص"[2] . وهذا هو السّياق اللغوي (الداخلي) ويهتم باللغة على وفق ثلاثة مستويات:

- ✓ –**المستوى الأول:** الكلمة داخل الجملة؛
- ✓ –**المستوى الثاني:** تقاطع الجملة مع جمل أخرى؛

1 عبد الرؤوف المناوي: التوقيف على مهمات التعريف، تح: عبد الحميد صالح الحمدان، ط 1، 1990م، ص 309.

2 المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، بنغازي، ليبيا، 2011م، اكاديمية الفكر الجماهيري، ص 14.

✓ -**المستوى الثالث:** الجمل ضمن الإطار العلمي.

وأما السّياق الخارجي هو: "الظروف والخلفيات المحيطة بالنص سواء ما يتصل بالمخاطب أو المخاطب وكذلك البيئة الزمانية والمكانية النابع منها النص"[1] غير إن السّياق في بعده الواسع يشمل مفهوم المقام من ظروف زمانية ومكانية، وخلفيات اجتماعية وثقافية وتاريخية.

ويقابله من الجهة الأخرى المقام وهو" الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والاحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال، وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى"[2]، وعليه فان المعنى لا يستخلص من الألفاظ فقط بل بمعرفة المقام ساعة أداء المقال، ذلك إنّ المعنى الكلام يتغير بتغير الاحداث والظروف (المكان، الزمان...) وكذا المخاطب والمخاطب، وهذا جوهر ما تبناه علماء البلاغة بقولهم "لكل مقام مقال"؛ نحو قولك: "صباح الخير" قد تكون تحية صباحية أو تهكمًا فالمقام الذي وردت فيه هو الفاصل في تحديد المعنى. وقد يتبيّن معناها من خلال النبرة الخطابية التي تُبِينُ عن المعنى الوارد فيها؛ مما تحدث تفاعلا بين المتكلّم والسّامع.

3- علاقة التّركيب النّحوي بالمعنى: التراكيب اللغوية في مجملها تؤذي وظيفة دلالية معينة، فليس من المعقول أن يتألف تركيب من مجموعة من المفردات دون تأدية وظيفة ومن دون أن يحمل معنى ودلالة محددة وذلك يظهر في قول تمام حسان في تعريفه للنحو

1 المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، ص 15.

2 تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، د ط، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، دار الثقافة، 338-339 .

كونه " نظام من المعاني والعلاقات التي تتحكم في معنى الجملة العربية"[1] ويعني أن العلاقة هي علاقة شمولية (التركيب يحمل معنى) فالتركيب النحوي هو سلسلة من الوحدات تربط بينها علاقات دلالية، وهو مجموعة من المعاني التي تنفرد بها كل بنية من بنى هذا التركيب التي تحيلنا في مجملها إلى المعنى العام للجملة.

[1] ينظر، المرجع نفسه،35.

الفصل الثاني:

الاقتضاء بين التّركيب والمعنى في كتاب المقتضب

أوّلا- المبرد حياته وأعماله:

توطئة: في هذا الفصل نبتغي تبيان نظرية الاقتضاء بين التّركيب والمعنى عند المبرد من حيث الجانب التّطبيقيّ؛ إذ نحاول اقتضاب بعض المسائل النّحويّة التي بسط فيها الاقتضاء من منظور تركيبي معنوي في كتابه (المقتضب).

أولا- المبرد حياته وأعماله:

1-اسمه ومولده المبرد (210هـ، 285هـ): هو "أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأسدي البصري والمعروف بالمبرد النحوي اتفق أكثر المؤرخين على أنه ولد سنه 220 الموافق ل 826 م بالبصرة يقول عنده القفطي كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم وغزارة الادب وكثرة الحفظ وحسن الاشارة وفصاحة اللسان وبراعه البيان وملوكه المجالسة وقرمي العشيرة على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه"[1] وكان وسيما حسن الوجه حتى ألف شيخه أبو حاتم السجستاني أبياتا في وصف جماله وقد لقب بالمبرد قبل قيل لحسن وجهه وقيل لدقته وحسن جوابه ونسبه بعضهم إلى البردة تهكما وذلك غير غيرة وحسد.

2- **علمه وشيوخه وتلاميذه:** نشا المبرد في البصرة وتلقى علمه على يد كبار علماء عصره منهم أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي وكان فقيها عالما بالنحو واللغة وأبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني الذي وصفه المبرد بأنه أعلم الناس بالنحو يعد سيبويه"[2] .

1 المبرد، المقتضب، ج 1، ص 15

2 ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 12

أخذ وتلقى عنه العلم كثير منهم الزجاج، الصولي، نفطويه النحوي، ابن سراج الاخفش الاصغر أبو علي اسماعيل وكان الزجاج أكثر رواية عنه.

3- **مؤلفاته:** حضي المبرد بما كان علميه وادبيه كبيره غير أنه لم يصلنا من مؤلفاته إلى ثلة منهم:[1] الكامل، الفاضل، المقتضب، شرح لامية العرب، المذكر والمؤنث، التعازي والمرائي نسب عدنان وقحطان، الروضة .

مؤلفات للمبرد لا نعرف عنها سوى اسمائها: ذكرها ابن النديم وياقوت وهي:"[2]

الإعراب، إعراب القران، أدب الجليس، أسماء الدواهي عند العرب، البلاغة، التصريف احتجاج القراءة، الحث على الادب والصدق، الحروف في معاني القران إلى طه، الحروف الخط والهجاء، الرسالة الكاملة، الرياض المؤنقة، الزيادة المتنوعة من سيبويه، شرح شواهد سيبويه وكثير منها.

1 المبرد، المقتضب، ص 58-69

2 المصدر نفسه، ج1، ص 103

ثانيا:

دراسة وصفيّة للكتاب

ثانيا: دراسة وصفية للكتاب

العنوان: المقتضَب:

اسم المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (210هـ، 285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

البلد: القاهرة.

السنة: 1415هـ- 1994م

دار النشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

2- **مضمون الكتاب:** كتاب المقتضب للمبرد من أهم الكتب النحوية التي قام "محمد عبد الخالق عظيمة" بتحقيقه؛ إذ قسمه على أربعة أجزاء:

أ-**الجزء الأول:** تضمن مقدمة وتصدير وترجمه حياة أبي العباس المبرد ومنهج التحقيق والشرح والتعليق ضمن 414 صحيفة.

-**المقدمة:** بين من خلالها المحقق الجهد المبذول في ترتيبه وضبطه لأبواب الكتاب وإزالة الاضطراب والغموض عنها مع ربطها بمحتوى "الكتاب لسيبويه" إذ إنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسر بعضها بعض"[1].

1 المبرد، المقتضب، ج 1، ص 3.

-**تصدير:** "كان بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم؛ مبرزا فيه أهمية كل من الكتاب "سيبويه والمقتضب للمبرد" في الدراسات النحوية والصرفية غير إن المقتضب أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة"[1].

-ترجمة حياة أبي العباس المبرد:

عرض فيها نسبه وأسرته وولادته ووفاته ومسألة (رَاء) المبرد، نشأته وحياته، صفاته براعته في الجدل والمناقشة، توثيقه وشعره، شيوخه، كتبه وأسلوبه في الكتابة والشعر ومسائله الخلافية مع سيبويه وموقفه من الكوفيين ومختلف اصطلاحاته.

-**منهج المحقق في الشرح والتعليق:** "ذلك من خلال تبيان تقاطع كتاب المبرد بكتاب سيبويه بالرجوع له في كل مسألة نحوية"[2].

ب-الجزء الثاني: مستهلا" بكلمة لابد منها" تابع بفهرس المسائل وكذا فهرس مفصل يضم تصويب للفهارس ضمن 387 صفحة.

أبواب المسائل: أبواب النحو الحروف والأدوات أبواب الصرف موضوعات عامة الآيات القرآنية الكلمات اللغوية النحو الحروف والادوات.

ج-الجزء الثالث: دفعا للإطالة نذكر بعض ابواب الجزء فقط، استهله بباب معنون بـ "إنّ المفتوحة وتصرفها".

---

1 ينظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص 5.

2 ينظر: المصدر نفسه، ص126.

- ✓ باب الإمالة؛
- ✓ باب من التسعير؛
- ✓ باب المخاطبة...

د-**الجزء الرابع**: ضمّن فيه كثيرا من المسائل النحوية ضمن 434 صفحة.

ومن أبرز المسائل:

- ✓ باب من مسائل "كان واخواتها"
- ✓ باب من المفعول
- ✓ باب الاستثناء.

ثالثا:

الاقتضاء عند المبرد في كتابه (المقتضب)

ثالثا–الاقتضاء عند المبرد:

كان للمبرد دورٌ مائزٌ في تقعيد الأبواب النحوية؛ وذلك من خلال نقل مختلف المسائل النحوية من" الكتاب " لسيبويه غير أنه اعتمد منهجا أدق في صياغة أصول النحو العربي ولعل كتابه (المقتضب) خير دليل على ذلك؛ إذ يعد مرآة لهذا المشروع النحوي، وقد أولى المبردُ الاقتضاءَ اهتماما بالغا ضمن أبواب كتابه إلّا أنه لم يخصص بابا لهذا المصطلح وإنما تناوله بمصطلح "الاستغناء" ضمن مختلف المسائل النحوية، وأول ما يبينه المبرد أنّ الاستغناء يتشكل داخل تركيب نحوي بشقيه الاسمي والفعلي:

1-الاقتضاء الإعرابي في الجملة الاسميّة:

الاقتضاء الإعرابي في الجملة الاسمية ينفرد على وفق وجهين:

الأول: اقتضاء الرفع للمبتدأ بالابتداء؛

الثاني: رفع المبتدأ يقتضي رفع الخبر.

أ-اقتضاء الرفع للمبتدأ بالابتداء : قبل الولوج في تبيان ذلك يلزم ضبط مفهوم الابتداء عند المبرد ويقول في ذلك: معنى الابتداء: "التنبيه والتعرية عن العوامل غير، وهو أول الكلام[1]" بمعنى أنّ الابتداء ليس بما يحمله من تعريف سطحي ألا وهو الموقعية أو الرتبة الأولى في الجملة الاسمية وإنما هو أعمق فالابتداء يستلزم ثلاثة شروط:

- ✓ **التنبيه:** جذب الانتباه حول المخبَر عنه.
- ✓ **التعرية:** وهو التجرد من العوامل (الناصب، الجار، الجازم).
- ✓ **صدارة الكلام:** الموقع الأول في التركيب الاسنادي.

نحو قولك: زيدٌ قائمٌ.

مبتدأ

(الرفع)

علة الرفع لـ: " زيدٌ" الابتداء وتجرده من العوامل (الناصب والجار والجازم)، ومما يجدر ذكره أنّ الابتداء عامل معنوي على خلاف العوامل الأخرى؛

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص126.

نحو قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ.

العامل " إنّ" عامل ظاهر وهو ناصب للمبتدأ.

وعليه؛ فإنّ الابتداء يقتضي الرفع للمبتدأ وكذا "مما يكون في منزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلق... لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[1].

ومن خلال المثال الّذي أورده المبرد في الجملة الاسميّة بقوله (عبدُ الله منطلق) يشير إلى أنّ كل منهما يقتضي الآخر سواء من حيث المعنى أم التركيب؛ لأنّ التركيب إذا لم يكُ له معنى فلا فائدة منه؛ لذا تتم فائدته باقتضاء وجود الخبر.

وقد حاول تطبيقه وتبيانه على الجملة الاسمية المنسوخة في قوله:

كان عبدُ الله منطلقًا.

يرى أنّ تركيب الجملة الاسمية: (زيدُ) يقتضي (منطلق) وهو الخبر لكن تعبير الجملة الاسمية يقتضي رفع اسمها(زيدُ) ونصب خبرها (منطلقًا).

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

ب – رفع المبتدأ يقتضي رفع الخبر:

بِعَدّ أن المبتدأ والخبر هما الركنان الرئيسان في الجملة الاسمية فإنه يستلزم دخول العوامل النحوية التي تؤثّر في المبتدأ؛ فهي في الغالب لها التأثير نفسه في الخبر؛ وقد بيّن ذلك

المبرد بقوله:" الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[1] ذلك إنّ الخبر يبنى على المبتدأ وعليه فالابتداء والمبتدأ يستلزمان الرفع للخبر. وهنا يتبين أنّ الابتداء والمبتدأ ليس واحدا ويمكن تلخيص مجمل ما ذكر في الترسيمة الآتية:

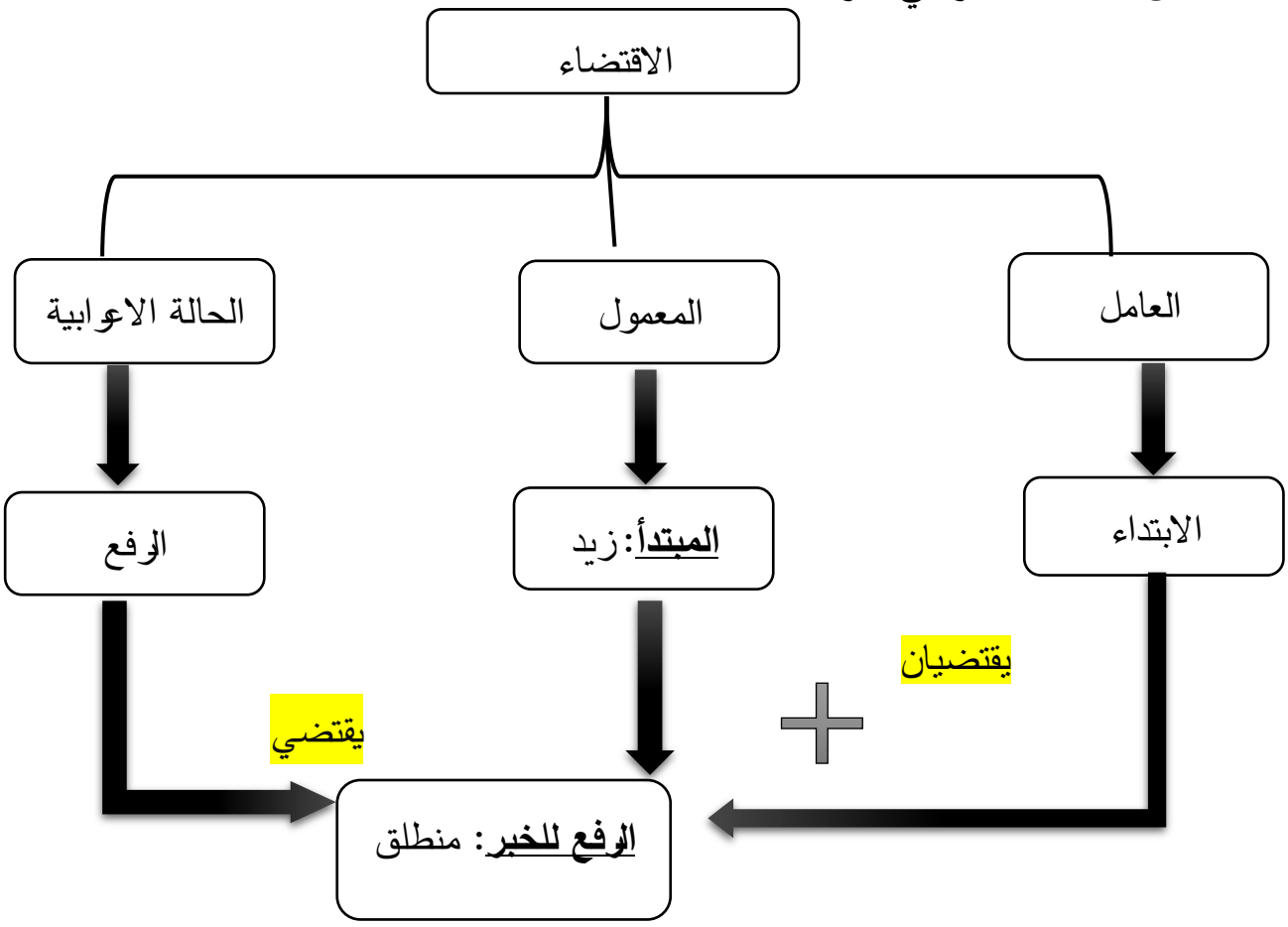

الشكل8: الاقتضاء الاعرابي في باب الابتداء

[1] المبرد، المقتضب، ج 4، ص 126.

(زيد قائم) نلحظ أنّ هذه الجملة في منظوره تقوم على الاعراب التفاعلي:

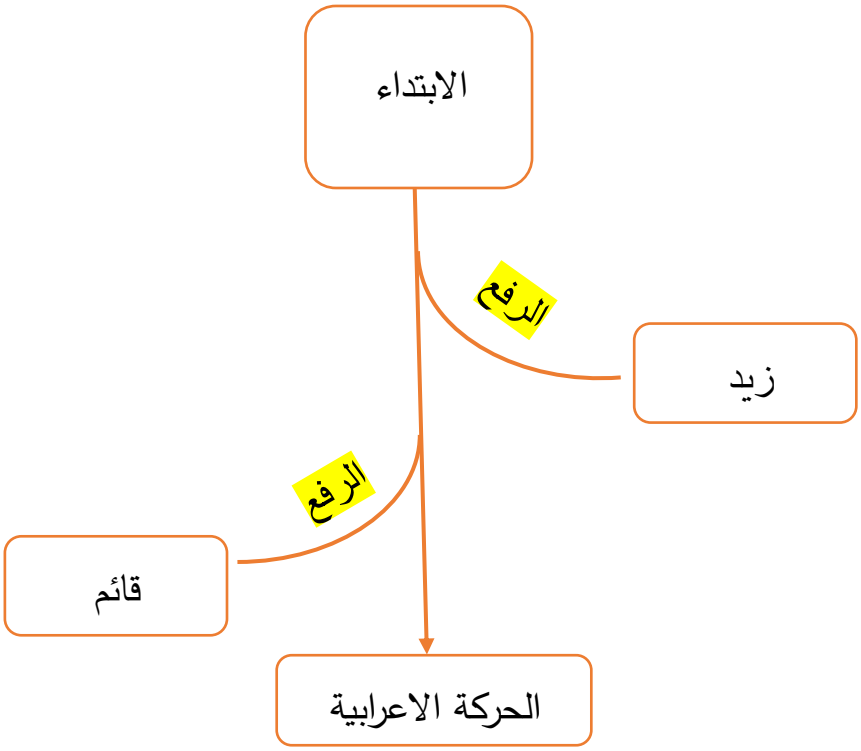

اِستلزام تشكيل الإعراب لكل من ركني الجملة الاسمية سواء أكان بعوامل لفظية أم معنوية يستلزم تغيير في المعنى الحاصل سواء ضمن النمط الواحد أم أنماط أخرى، وهذا ما ذهب إليه المبرد أن تراكيب الجملة الاسمية يمكن الإخبار بها في أنماط مختلفة في قوله:

زيد في الدار ⟸ موجود \ مستقر.....1

زيد قائم ⟸ القيام 2

زيد قائم في الدار ⟸ محل القيام 3

زيد قائم، زيد في الدار، زيد قائم في الدار

مبتدأ خبر عمدة (خبر) فضلة

_ "(في الدار) فضلة مستغنى عنها؛ لأنك إنما قلت (زيد قائم) فاستغنى زيد بخبره ثم خبرت أين محل قيامه فقلت في الدار"[1] فتكون بذلك (في الدار) فضلة أو زيادة وليست ركنا أساسا وعليه؛ فانّ الاستغناء عنها لا يجعل من الكلام غير مستقيم.

إذن: (في الدار) شبه جملة وهي جواب لسؤال (أين محل قيامه) وهذا يضيف للجملة (زيد قائم) نمطا آخر مغايرا في **التركيب** ومعنى ذلك إنّ كل زيادة في المبنى تصاحبها زيادة في المعنى.

ومحصلة أنماط الجملة الاسمية يمكن إبرازها باختصار في المخطط الآتي:

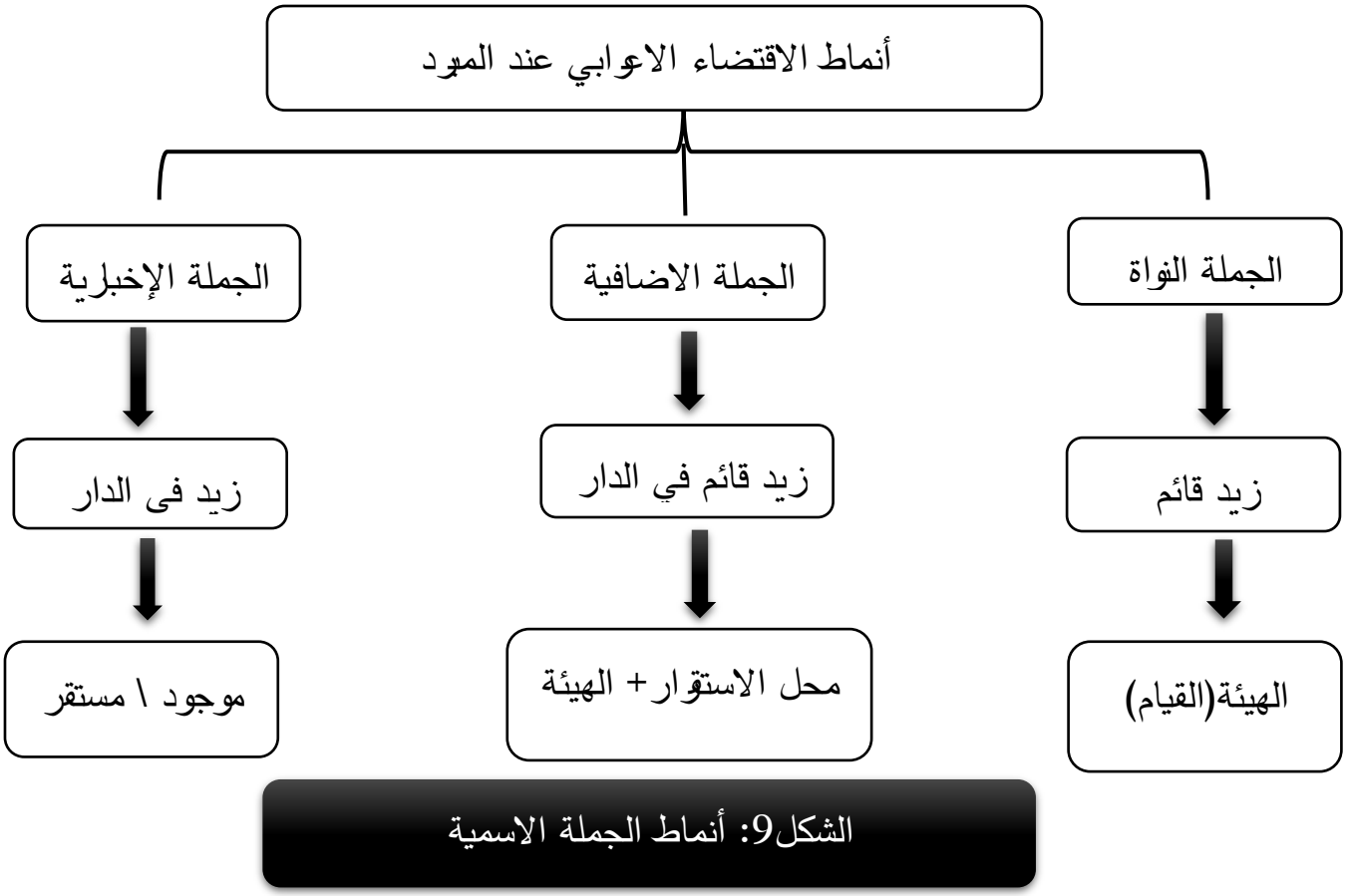

الشكل9: أنماط الجملة الاسمية

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص 300.

ونخلص إلى أنّ السؤال عن محل الإقامة يستلزم تركيبًا ومعنى إضافيًا؛ ومما ينبغي التنبيه له أنّ هذا الاستلزام التركيبي والمعنوي يجري " كذلك مجراه في باب إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها وكان وأخواتها "[1] بمعنى أنّ ما جرى مجرى الفضلة في الجملة الاسمية أو التركيب الاسنادي (مبتدأ وخبر) يجري كذلك مجراه في باب ظننت وأخواتها، كان وأخواتها وإنّ وأخواتها فالمبرد يريد أن يبني نظرية الاستغناء أو الاقتضاء المبينة في ربط التركيب بالمعنى في كل أنماط الجمل النحوية:

إنّ زيدا قائما في الدار--------1

كأنّ زيدا قائما في الدار--------2

ظننت زيدا قائما في الدار ------3

وميسم القول مما تقدم أن التركيب في الجملة الاسمية لا يمكن الاستغناء عنه بمكان، ولذلك يرى أنّ التراكيب الإضافية للجملة الاسمية لا ترد عبثا، وإنّما لمعنى مستكن فيها وذلك متضح في كلا المثالين الآتيين:

_ الجملة الاسمية 1: زيد قائم ← تقصي الاخبار

تركيب1 المعنى1

-الجملة الاسمية 2: زيد قائم في الدار ← محل القيام

تركيب2 المعنى2

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص 301.

إذن: التركيب = المعنى ←——— فيه فائدة إخبارية.

2- الاستغناء في باب حذف التنوين: اهتم النحاة بأبواب دقيقة في الدرس النحوي، تُبِينُ عن فكرهم النحوي القويم السديد في ضبط القاعدة النحويّة، ومن بين هذه الأبواب باب (الاستغناء في باب حذف التنوين).

- قوله تعالى :(كل نفسٍ ذائقةُ الموت) (آل عمران _ 185)

ويقول المبرد:" من نوّن.. (ذائقةٌ الموت) ...هذا هو الأصل وذاك أخف وأكثر؛ إذ لم يكن ناقصًا للمعنى، وكلاهما في الجودة سواء "[1] نلحظ من قول المبرد أنّ الخفة / التخفيف يقتضي حذف التنوين، وإن كان التنوين له دلالة أخرى؛ بل تغير من دلالة الفعل (ذائقةٌ الموت) إلى (ذائقةُ الموت)؛ فالفرق بين الدلالتين واضح؛ إذ إنّ الأولى دلالتها ماضوية كأنّ: (كل نفسٍ ذاقت الموت) بمعنى أن الحدث (الموت) قد سبق وقوعه، أما الثانية تدل على الحال وثبوت معناها في الماضي والمستقبل.

وفي السّياق ذاته يقول (سيبويه):"واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء"[2] ؛ فسيبويه من خلال قوله يظهر موضحا العلاقة بين الاستغناء في التركيب وعلاقته بالمعنى؛ مبينا أنّ الاستغناء في النحو خادمٌ للمعنى؛ فالعنصر المستغنى عنه يستلزم ذلك لتحقيق الإفادة من التركيب؛ ونجمل ذلك على وفق المعادلة الآتية:

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص 150.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص83-84.

التركيب + الاستغناء (ضرورة نحوية+ دلالية) = المعنى

والجدير بالذكر أنّ المبرد يشير إلى أن الاستغناء عن التنوين يستند على وفق شرطين؛ لما يكون الاسم "نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة " [1] فجواز الاستغناء عن التنوين يمكن تلخيصه في الترسيمة الآتية:

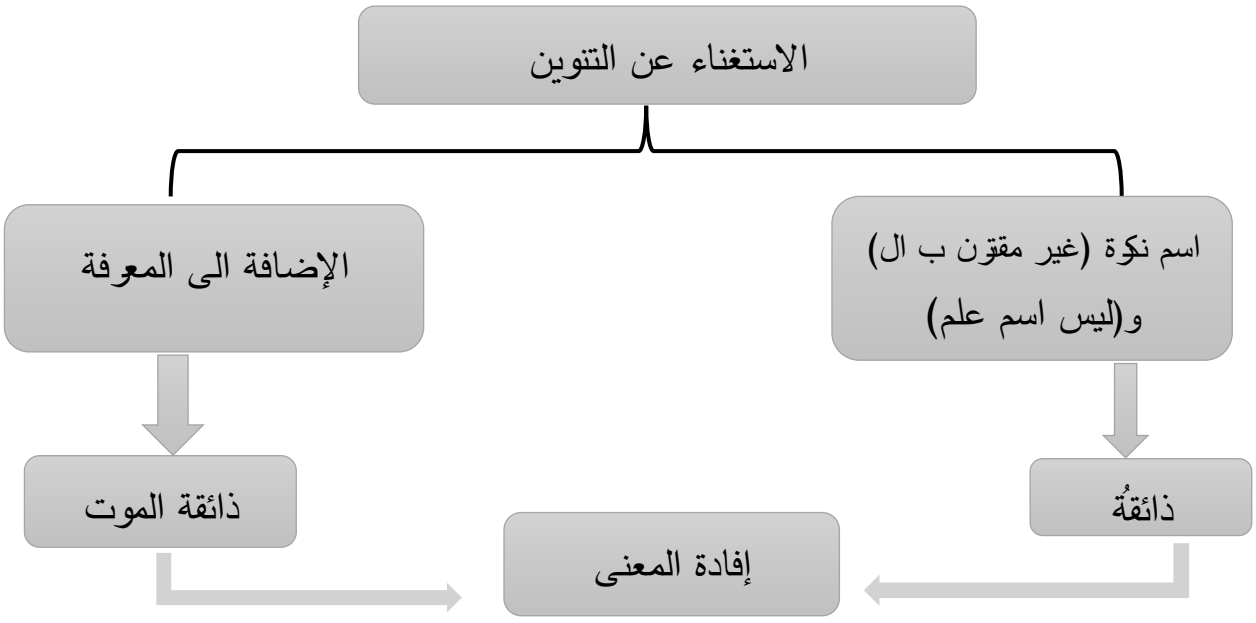

شكل10: شروط الاستغناء عن التنوين

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص149.

3- الاستغناء في باب لا النافية:

يعد هذا الباب من الأبواب الجليلة في النحو العربي؛ إذ درسها النحاة من جانب الجملة الفعلية من حيث الاستغناء، وكذا النفي في شقه الاسمي والفعلي. وهذا ما صرّح به قائلا: "أزيد في الدار أم عمرو؟ فتقول: لا زيد في الدار ولا عمرو"[1] تناسب استعمال النفي مع (أم) وليس مع (أو)؛ لأنّ (أم) تفيد الفصل أما أو تفيد التخيير وهي إشارة إلى أنّ النفي اقتضى الاسم الذي بعده ونفى غيره عنه، بمعنى أنّي نفيت وجود (زيد) دون غيره. وقد وضّح المبرد عمل (لا النافية) في المثال السابق بقوله:" فإنْ قدّرتَ دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا، وكان الكلام كما كان عليه؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا "[2] .

ونلحظ من قول المبرد أنّ ادخال النفي على المعرفة لا يجوز، وهي إشارة إلى أنّ النكرة لها شروط والمعرفة لها شروط، وكل منهما يقتضي الآخر كقوله (لا زيد) فالمتمعن في هذا التركيب يلحظ أنّ (لا) لا تدخل على المعرفة ولعلّ هذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: " لا يجوز لك أن تُعمِل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة"[3] .

واستنادا إلى ما تقدم من قول المبرد وسيبويه يمكن صياغة ترسيمه على النحو الآتي:

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص359.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص359.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص362.

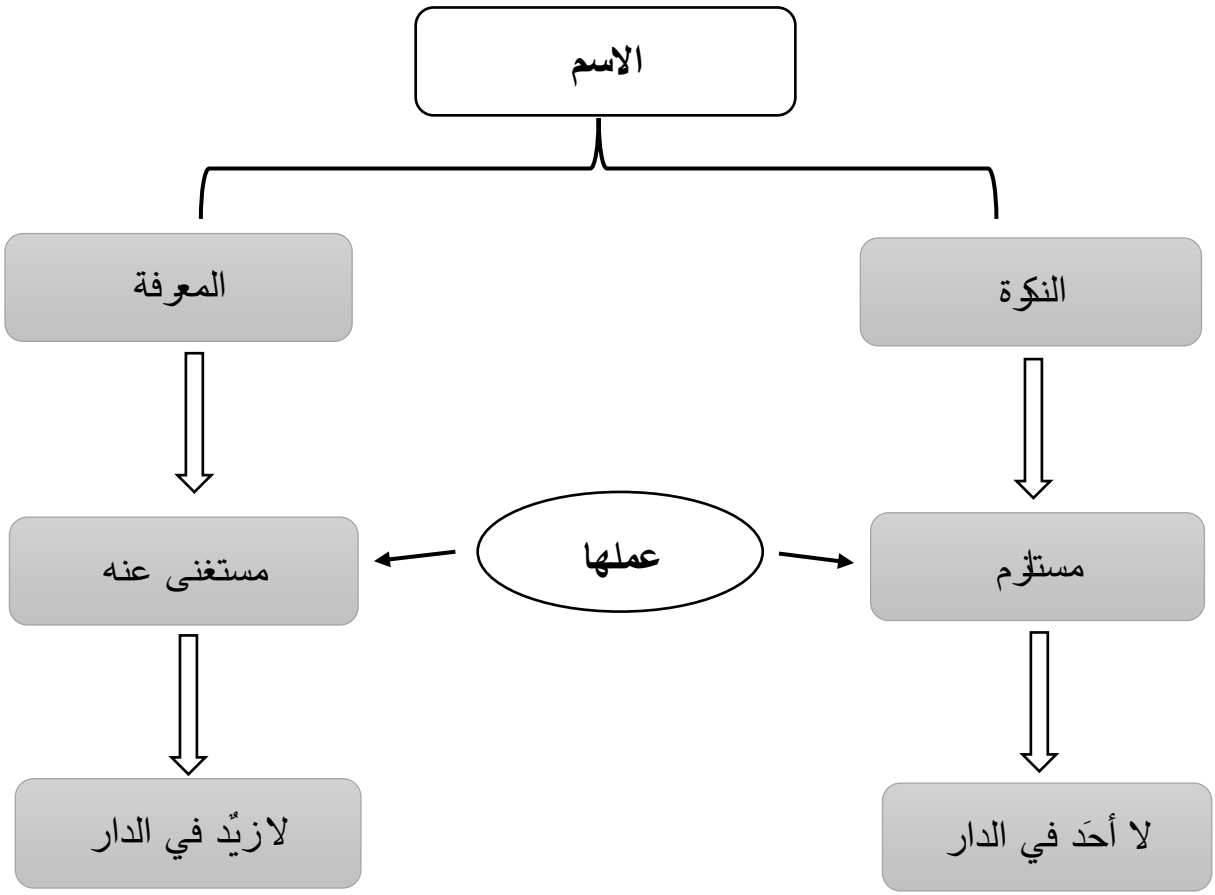

الشكل11: إدخال النّفي على المعرفة

3- الاستغناء في كلمتي (لبيكَ، ويلٌ): ذكر المبرد في موضع آخر مسألة دقيقة خاصة بالنصب والرفع والفرق بينهم؛ حيث يقول المبرد:" تأويل قولهم: لبيك فإنما يقال: ألبّ فلان على الأمر: إذا لزمه ودام عليه فمعناه: مداومة على إجابتك، ومحافظة على حقك. فإذا قال العبد لربه: لبيك فمعناه: ملازمة لطاعتك ومحافظة على أمرك" [1] .

ونلحظ أنّ (لبيك) وردت على ضربين:

- للعبد: مداومة الأمر؛
- لله تعالى: ملازمة الطاعة.

ويُفهم من قول المبرد أنّ (لبيك) من الفعل (ألبّ) وهو فعل مضمر كون المصدر (لبيك) اسم للفعل لقوله " فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل فمن المصادر ما يكثر استعماله فيكون بدلا من اسمه "[2]بمعنى أنّ كثرة الاستعمال سبب في الاستغناء عن الفعل، والاستغناء عن الحركات الاعرابية (الرفع والجر)، وعليه فإن المصدر (لبيك) لم يخضع للقاعدة الإعرابية لتقييده بـ:(الكاف) وعليه لا موضع للخبر بعده.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص قول المبرد في الترسيمة الآتية:

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص225.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص226.

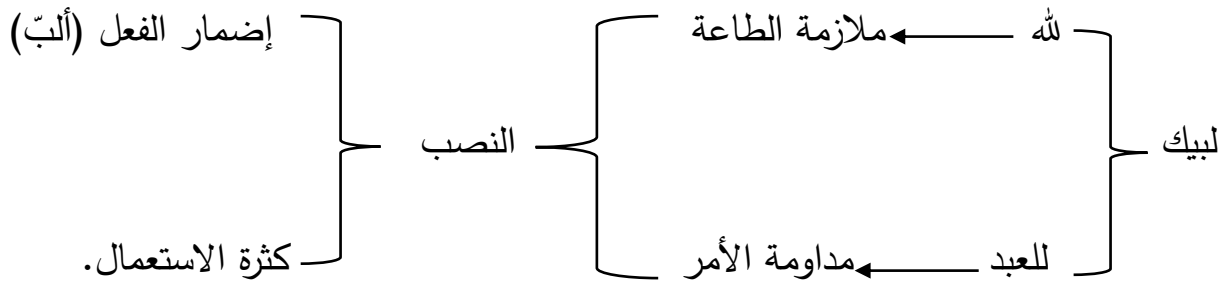

ونخلص مما تقدم من قول المبرد أنّ الاستغناء في مسألة (لبيك) صدر عن تضافر علتين:

- ✓ المعنى: (لبيك) أبلغ من الفعل الصريح (ألبّ).
- ✓ التركيب: كثرة الاستعمال سبب اضمار الفعل(ألبّ).

وفي السّياق ذاته يذكر المبرد مسألة رفع ونصب (ويل) قائلا:" فأما قوله عزوجل (ويلٌ للمطففين) وقوله: (ويلٌ يومئذ للمكذبين) فإنّه لا يكون فيه إلا الرفع، إذ كان لا يقال: دعاء عليهم، ولكنه إخبار بأنّ هذا ثبت لهم. فإن أضفت فقلت: ويله، وويحه. لم يكن إلا نصبا لأنّ وجه الرفع قد بطل بأنّه لا خبر له"[1] ، نلحظ من ذلك إنّ المبرد يفصل بين معنى (ويل) في التركيب الاسمي حيث وردت على وجهين:

الأول: بالرفع كونها مبتدأ وخبره محذوف تقديره (ثابت أو مستقر) وعليه فإن (ويلٌ للمطففين) بمعنى الإخبار عن ثبوت الهلاك عليهم.

الثاني: (ويلَه) بالنصب؛ ذلك راجع لاتصالها بالضمير (الهاء) ومِنْ ثَمَّ الاستغناء عن الخبر وكذا الرفع ل (ويل) وتأتي (ويله) في هذا الموضع بمعنى الدعاء عليه.

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص221.

وهذا مغاير لما ورد عند جمهور النحاة؛ (ويله) بمعنى الإخبار أما(ويلٌ) بالرفع وردت في موضع الدعاء؛ فالرفع سببه المعنى، أضف إلى أنّه ورد نكرة؛ لذا يستلزم في حالات المبتدأ أن يكون نكرة؛ إذا كان بمعنى: الدعاء.

ويمكن تلخيص رأي المبرد وجمهور النحاة في الترسيمة الآتية:

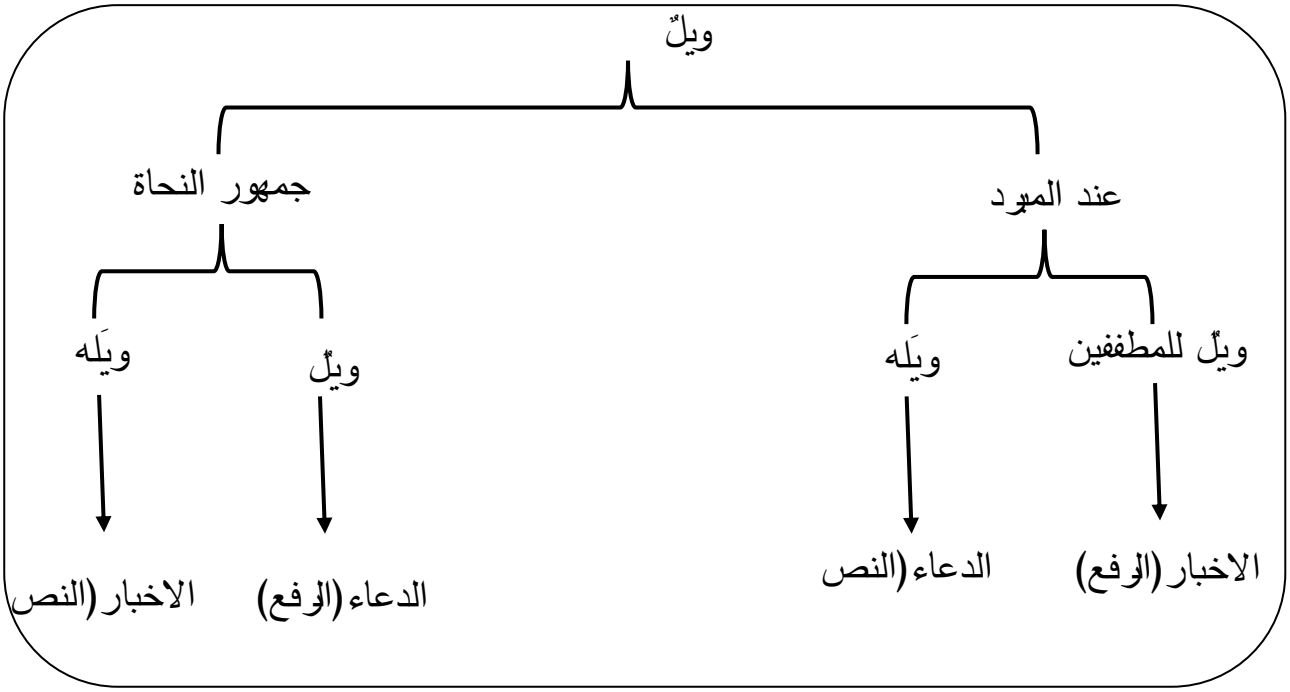

الشكل12: مسألة كلمتي (ويلٌ، ويلَه) بين المبرد وجمهور النحاة

ونخلص مما تقدم أنّ الحركة الإعرابية ليست مجرد علامة مرتبطة بالناحية التركيبية؛ ذلك إنّها توحي إلى المعنى الإجمالي للجمل، وهذا ما سبق تبيانه من خلال قول المبرد في مسألة قوله تعالى:" ويلٌ للمطففين" (المطففين – 1) / ويلَه.

5- الاستغناء في باب المصادر: يذكر المبرد في كتابه (باب المصادر) لمفهوم الاستغناء وكيف يُوظف كأداة لتعليل الحذف والإحلال في التركيب اللغوي.

ويقول المبرد:" من المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالا؛ لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غَنَاءه، وذلك قولهم: قتلته صبرًا. إنّما تأويله صابرا أو مسبرا وكذلك: جئته مشيا؛ لأنّ المعنى: جئته ماشيا"[1].

ونلحظ من قول المبرد أنّ ثمة مصادرَ تقع محل الحال فتسد مسده نائبة عن اسم الفاعل، فقولك (جئته مشيا) دللت على الحال التي وقع فيها "المجيء" وهو دون الجري الركوب ... ذلك إنّ المشي على حالات وأشكال فلو قلت "جئته إعطاءً لم يجز لأنّ الإعطاء ليس من المجيء"[2] ، فالشرط الأساس لنيابة المصدر عن اسم الفاعل هو:

-**دلالة الفعل على المصدر**: (فالإعطاء) ليس من (المجيء) ولكن السعي من المجيء كقوله عزوجلّ:(ثم ادعهنّ يأتينك سعيًا) (البقرة- 260).

ونخلص مما تقدم إلى أنّ مقتضى نيابة المصدر عن اسم الفاعل هو (المعنى)؛ فالمصدر أبلغ تعبيرا عن المعنى بيْدَ أنّ موجِب الاستغناء عن اسم الفاعل هو دلالة الفعل على المصدر.

ومحصلة قول المبرد يمكن تلخيصها في الترسيمة الآتية:

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص234 .

[2] المصدر نفسه، ج3، ص234.

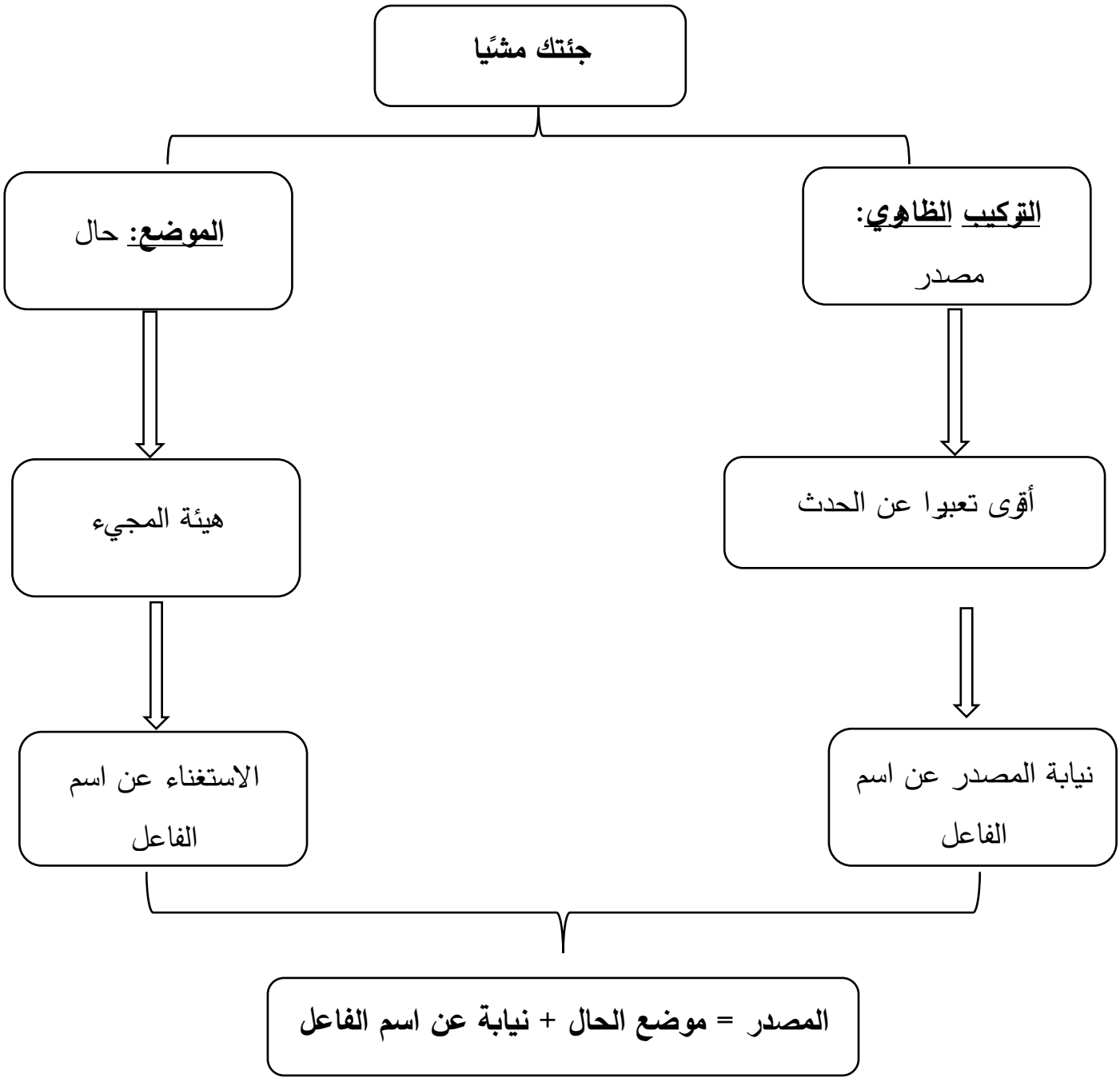

شكل13: الاستغناء عن اسم الفاعل واقتضاء المعنى

6- الاستغناء في كلمتي (سلامًا، سلامٌ): عرج المبرد إلى مسألة دقيقة حاول من خلالها إيضاح الفرق بين سلامٌ (بالرفع) وسلامًا (بالنصب) من حيث التركيب والمعنى؛ بقوله "فأما قولهم: سلامًا، وسلامٌ يا فتى فإنّ معناه المبارأة والمتاركة، فمن قال: لا تكن من فلان إلّا سلام بسلام فمعناه: لا تكن إلا أمرك وأمره المتاركة والمبارأة " [1]، فنلحظ من قوله أنّ المعنى العام أو المعجمي لسلام سواء بالرفع أم النصب هو المتاركة والمبارأة. غير أنّ الفرق بينهما يكون داخل التركيب؛ فسلامُ وردت مرفوعة في الجملة الاسمية وهنا الرفع استلزامٌ نحوي سواء وردت مبتدأ أم خبرا؛ فموضع ورودها بقوله: لا تكن من فلان إلّا سلامٌ بسلام يبين عن معناها ألا وهو المتاركة الثابتة ويعلل المبرد ذلك بقوله" إنّما رفعت؛ لأنّك جعلته ابتداءً وخبرا في موضع خبر كان "[2].

غير إن المبرد يؤكد أنّ النصب أبلغ بقوله " ولو نصبته كان جيدًا بالغا. فمن ذلك قوله عزّوجل: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا﴾ (الفرقان-63) تأويله: المتاركة؛ أي: لا خير بينا وبينكم ولا شر "[3] فسلامًا وردت منصوبة في الجملة الفعلية لوجود الناصب (فعل)، ومعنى في قوله تعالى هي متاركة وإعراض آني للموقف (خطاب الجاهلين) أو هي تحية إعراض لا ترحيب.

[1] المبرد، المقتضب، ص219.

[2] المصدر نفسه، ص219.

[3] المصدر نفسه، ص219.

ومن هنا نخلص إلى أنّ الفرق بين (سلام) بالرفع والنصب ليس فرقا مرتبطا بالمعنى المعجمي فحسب؛ وإنّما الفرق في كيفية بناء هذا المعنى أو تصويره في التركيب اللغوي؛ ويمكن القول إنّ في مسألة (سلامٌ، سلامًا)؛ وهنا إشارة إلى أنّ النّصب اقتضى معنى إضافيّا غير وارد في الرّفع وهذا واضح في قوله: (جيدا بالغا). وهذا ما صرّح به فخر الدين قباوة في أنواع الإعراب (الإعراب التّركيبيّ التّعبيريّ).

ويمكن تلخيص ما سبق في الترسيمة الآتية:

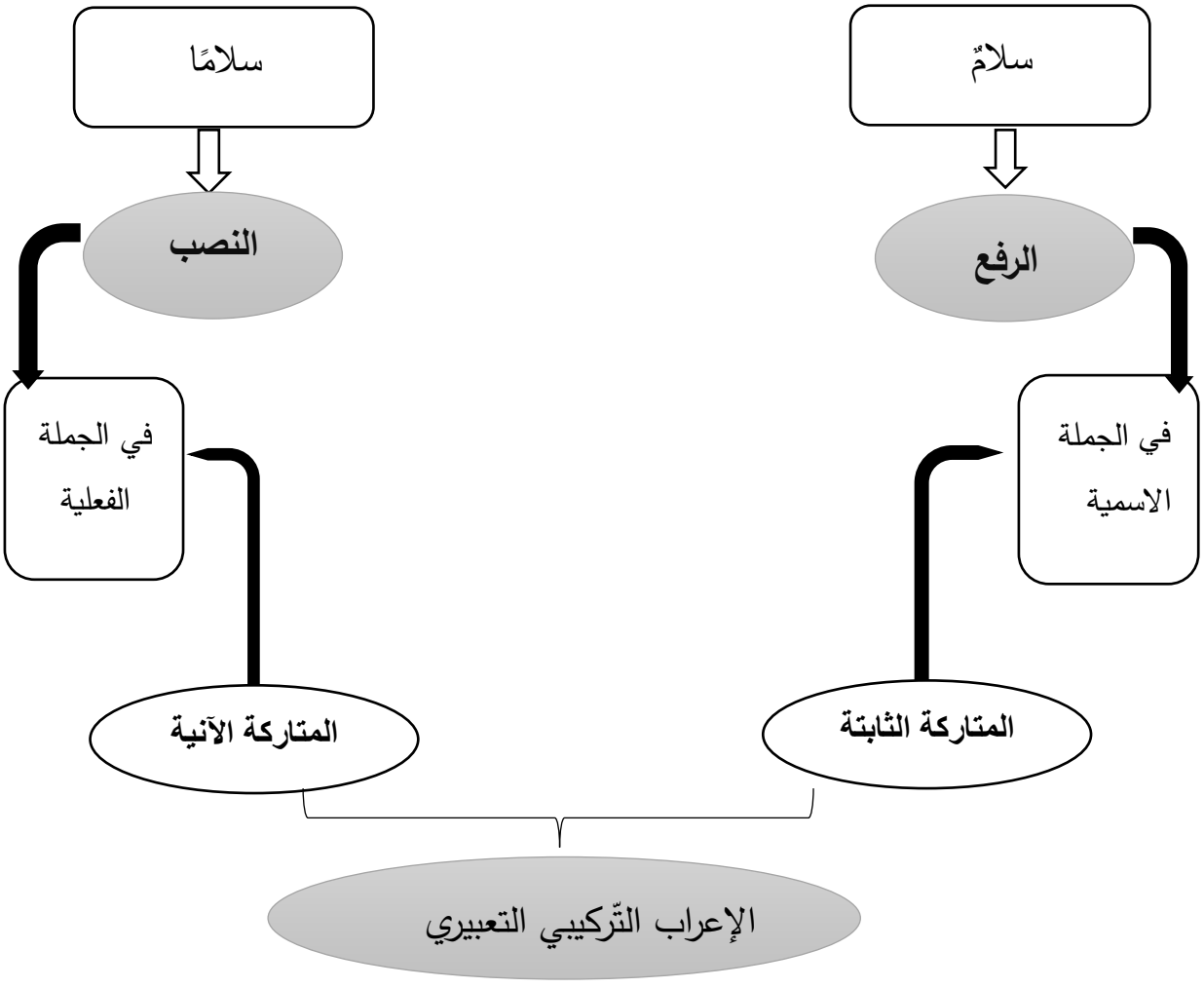

الشكل14: (سلامًا وسلامٌ) بين التركيب و المعنى

7-الاستغناء والسّياق والمقام: الاستغناء يُعنى بترك عنصر من الجملة؛ لأنّ السّياق أو المقام يكفل فهمه دون تصريح، ومثال ذلك قول المبرد:" ألا ترى أنّ من يقول إذا قلت له: رأيت زيدًا: من زيدًا؟ إنّما أراد أن يحكي ما قلت ليُعلم إنّما يسأل عن زيد الذي ذكرته" [1] فنلحظ أنّ (زيدًا) وردت بالنصب على القاعدة النحوية كون (زيد خبر من) وعلة ذلك هو اعتماد مبدأ الحكاية للتركيب الأول (رأيت زيدًا) والأصح أن يقول " ومن زيدٌ؟ رفع، لأنّه لما أدخل الواو أعلمك أنّه يعطف على كلامك، فاستغنى عن الحكاية "[2] ؛فالاستغناء عن مبدأ الحكاية يكون باتباع القاعدة النحوية دون إعادة اللفظ بنفس العلامة الاعرابية، فأي تغيير في التركيب النحوي يقابله تغيير في المعنى غير أنّ السّياق والمقام في الغالب ما يكون العامل في فهم المعنى المقصود ويتبين ذلك في موضع عرضه لِـ (مبدأ الحكاية) حيث ضرب لنا مثالا بقوله:

س1: رأيت زيـدًا. ج1: من زيــدًا؟

مفعول به منصوب لفعل محذوف

ج2: من زيــدٌ؟

خبر مرفوع

وعليه؛ فخلاصة ما سبق يمكن تجسيدها في المخطط الآتي:

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص256.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص256.

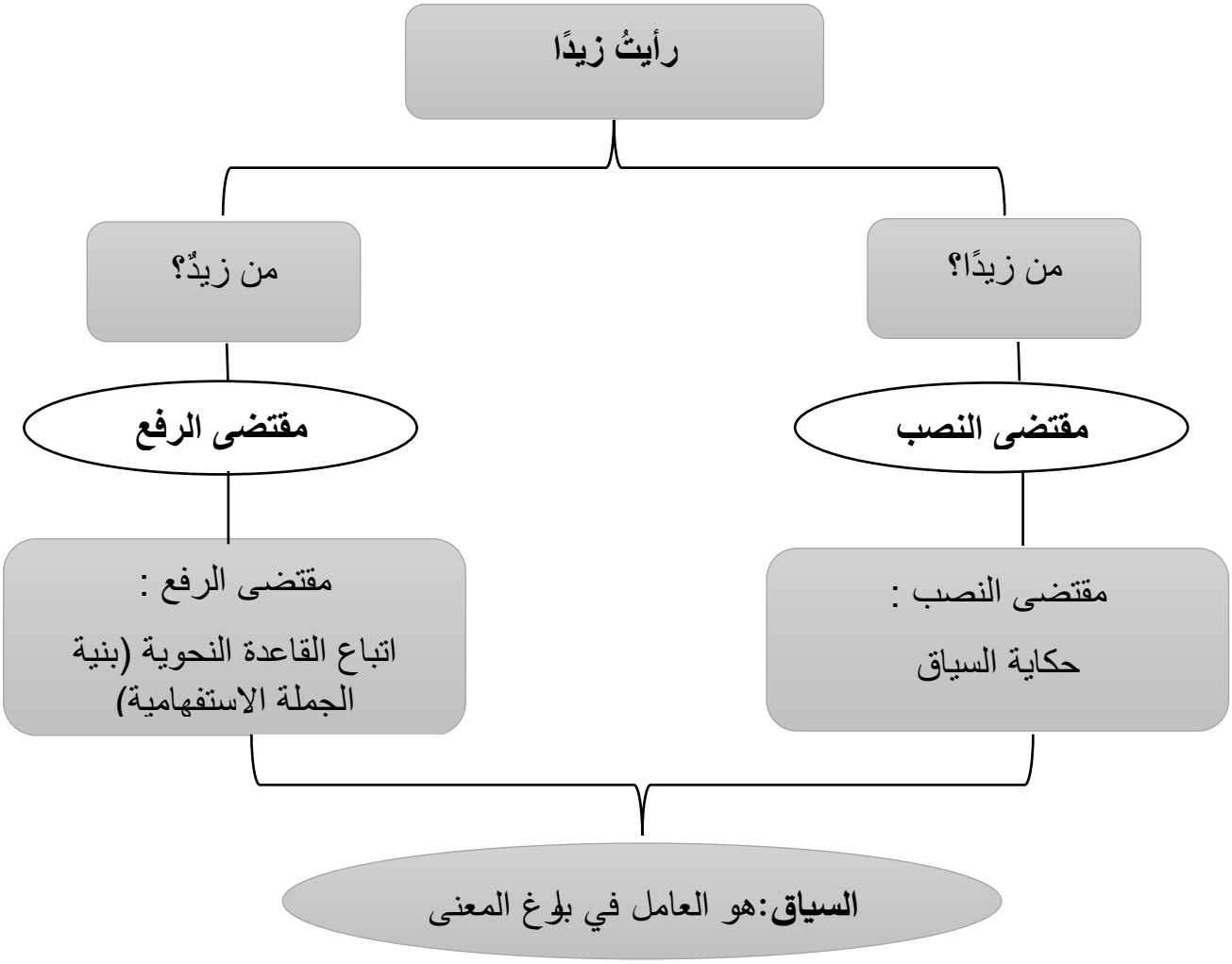

الشكل15: الاستغناء عن الحكاية

الخاتمة

بصرنا من خلال بحثنا الموسوم بـ "**أصول الاقتضاء بين التركيب والمعنى–دراسة تحليلية في كتاب المقتضب للمبرد**–" إلى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ يرتبط مفهوم الاقتضاء ارتباطا وثيقا بالإعراب حيث إنّ من أهم شروط الاقتضاء النحوي: الإعراب التعبيري، الإعراب التحليلي، الإعراب التركيبي.
- ✓ تطرق العلماء القدامى إلى مفهوم الاقتضاء بمصطلحات متباينة كـ "الحذف، الاضمار، الاستغناء" .
- ✓ يعد "المقتضب" نموذجا فريدا في التراث النحوي؛ حيث جمع بين التنظير للاقتضاء والتطبيق في آنٍ واحد من خلال الجمل الاسمية والفعلية.
- ✓ لم يخصص المبرد بابا مستقلا لنظرية الاقتضاء وإنّما تبناها في فكره موزعةً في أبواب كتابه.
- ✓ تطرق المبرد الى الاقتضاء في مختلف المسائل النحوية بمصطلح مغاير وهو الاستغناء.
- ✓ يعمل الاقتضاء ضمن أبواب ومسائل نحوية في كتاب (المقتضب) منها الجملة الاسمية وباب المصادر، باب الإضافة وكذا باب التنوين و (لا)النافية غيرها.
- ✓ تبرز الحركات الإعرابية على المستوى التركيبي غير إنّها توحي إلى المعاني الإجمالية للجمل.
- ✓ المعنى يستلزم تغييرا في التركيب اللغوي (كنيابة المصدر عن اسم الفاعل).

- ✓ كثرة الاستعمال للمصادر سبب للاستغناء عن أفعالها.
- ✓ السّياق والمقام عاملان أساسان لتحديد المعنى في التركيب اللغوي.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط 3 القاهرة، 1994م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

أ- المعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت،1999، دار إحياء التراث العربي
2. أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة، تح، عبد السلام هارون، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج5
3. إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح. ط4، بيروت، لبنان، 1987 دار العلم
4. عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي، معجم العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي د ط، ج 5
5. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة
6. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4, مصر 2004، مكتبة الشروق الدولية،

ب – الكتب بالعربيّة:

1. ابن علي ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل، د ط، مصر، إدارة الطباعة المشيرية، ج 3

2. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط 1، القاهرة، 1952م، دار الكتب المصرية، ج 1

3. أبو بكر محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي، أصول السرخسي، تح: أبو الافغاني، ج1

4. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتيلي، ط 3، بيروت، 1996م، ج1، ص

5. أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط3، دار احياء التراث العربي، لبنان، 1993، ج2

6. أبو علي الفارسي، الايضاح العضدي، ط2، بيروت، 1996م، عالم الكتب للطباعة والنشر.

7. أبو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: محمد كاظم البكاء، ط1 بيروت، لبنان، 2015م، منشورات زين الحقوقية والأدبية، مج 1

8. إسماعيل محمد علي عبد الرحمان، الامام في دلالة المفهوم على الاحكام، دط، دت، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المنصورة، جامعة الأزهر

9. آن ربول وجاك موش لار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دعوس، ط1، دار الطليعة، بيروت,2000م

10. تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، د ط، الدار البيضاء، المغرب، 1994م دار الثقافة

11. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ج 1

12. عبد الراجحي، ضوابط الفكر النحوي، د ط، القاهرة، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ج 2

13. عبد الرؤوف المناوي: التوقيف على مهمات التعريف، تح: عبد الحميد صالح الحمدان، ط 1، 1990م

14. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح، محمد رضوان الداية، فايز الداية، ط 1، 1983م

15. علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ط1، 2007، القاهرة، مؤسسة المختار

16. علي بن محمد الآمدي، الاحكام الآمدي، تح: عبد الرزاق عطيفي، د ط، المكتب الإسلامي، ج3

17. فتحي الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط3، دمشق سوريا، 2013, مؤسسة الرسالة ناشرون

18. فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د ط، دار الفكر،

19. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط 1، لبنان، 1996م، ج 2

20. مصطفى غلاييني، جامع الدروس العربية، ط28، بيروت، 1993م، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ج1.

21. المهدي إبراهيم الغويل، السّياق وأثره في المعنى، بنغازي، ليبيا، 2011م. اكاديمية الفكر الجماهيري.

22. موفق الدين ابن علي ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج7

ج – المجلات العلميّة:

1. ابراهيم ابراهيم البركات: التركيب الافرادي في الجملة العربية من خلال سورة فاطر، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، مج 1، ع 48

2. أمحمد أعرابي، الاقتضاء الحجاجي ودوره في تحقيق الفاعلية الامتناعية –الخطاب القرآني أنموذجا– مجلة اللغة والاتصال، جامعة وهران، مج11، 2015م

3. حسين أحمدي أموي، دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضى الاستراباذي في شرح الكافية، مجلة الكلية الإسلامية، جامعة إيران، ع61.

4. سعاد بولشفار، خصائص التركيب النحوي بين علم النحو وعلم المعاني في اللغة العربية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

5. عبد الوهاب خلف الله: التركيب النحوي وسياق المقام، مجلة كلية اللغات جامعة طرابلس، ع 13.

فهرس الموضوعات

مقدّمة 05
الفصل الأول 08
أولا: ماهية الاقتضاء في التركيب النحوي 10
1-مفهوم الاقتضاء 10
أ-لغة..... 10
ب-اصطلاحا 11
1-1-الاقتضاء في المصطلح اللّساني 14
1-2-الاقتضاء عند أصول الفقه 14
2-الاقتضاء عند القدماء 16
2-1-الاقتضاء عند سيبويه 16
2-2- الاقتضاء عند الاستراباذي 18
2-3-الاقتضاء عند ابن السراج..... 20
3-شروط الاقتضاء النحوي 23
3-1-الإعراب التعبيري..... 24
3-1-الإعراب التركيبي..... 24
3-3-الإعراب التحليلي..... 25

ثانيا: ماهية التركيب النحوي 28
1-مفهوم التركيب 29
1-1-لغة..... 29
1-2-اصطلاحا 30
2-مفهوم النحو في الاصطلاح..... 32
3-مفهوم التركيب النحوي 33
4-أنواع التركيب 35
4-1-التّركيب الافرادي 35
4-2-التركيب الإسنادي 37
ثالثا: ماهية المعنى 40
1-مفهوم المعنى 40
1-1-لغة 40
1-1-اصطلاحا..... 41
2-بين المعنى والمقام والسّياق..... 43
3-علاقة التركيب النحوي بالمعنى..... 43
الفصل الثاني: الاقتضاء بين التركيب والمعنى في كتاب المقتضب 44
أولا: المبرد حياته وأعماله 47
ثانيا: دراسة وصفية للكتاب 50
ثالثا: الاقتضاء عند المبرد 54
الاقتضاء الإعرابي في الجملة الاسمية 55
الاستغناء في باب حذف التنوين 61

الاستغناء في باب لا النافية..... 63
الاستغناء في كلمتي لبيك، ويل 65
الاستغناء في باب المصادر..... 68
الاستغناء في كلمتي سلاما وسلام..... 70
الاستغناء والسياق والمقام 72
الخاتمة..... 75
قائمة المصادر والمراجع 78

الملخّص: يمثّل هذا الموضوع قضية أساسيّة في الدرس النحوي العربيّ ألاَ وهو (أصول الاقتضاء بين التركيب والمعنى عند المبرد) هذا العَلَم النّحويّ الذي برز في نظرية الاقتضاء من خلال كتابه المقتضب؛ إذ بيّن علاقة التركيب بالمعاني من خلال الجمل الاسميّة والفعلية؛ بل خالف كذا نحويّا في مسائل كانت تعدّ اللُّمع في الأحكام النّحويّة؛ لأنّ نظريّة الاقتضاء تُبِينُ علاقة التّركيب بمعناه من خلال الإعراب التعبيري والبيانيّ حتّى الصّوتيّ، وهي إشارة إلى أنّ الاقتضاء أساس التركيب العربيّ من منظور المبرّد، وهذا الذّي تفرّد به عن سابقيه وبخاصّة في الجمل الاسميّة.

الكلمات المفاتيح: الاقتضاء، التّركيب، المعنى، المقتضب.

Abstract:

This topic represents a fundamental issue in Arabic grammar studies, namely (the principles of the theory of dependency between structure and meaning according to Al-Mubarrad), this distinguished grammarian who emerged in the theory of dependency through his concise book; he demonstrated the relationship between structure and meanings through nominal and verbal sentences; he even disagreed with several grammarians on issues that were considered significant in grammatical rulings; for the theory of dependency explains the relationship of structure to its meaning through expressive and rhetorical inflection down to the phonetic level, indicating that dependency is the foundation of Arabic structure from Al-Mubarrad's perspective, which distinguished him from his predecessors, especially in nominal sentences.